S

UN LIBRARY

FEB 2 1 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23613
19 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الأمين العام عن كمبوديا

١ - أعرب مجلس الامن في قراره ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، في جملة أمور ، عن تأييده التام للاتفاق المتعلق بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا والموقّع في باريس في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (S/23177 ، المشار اليه فيما بعد بوصفه الاتفاق) وطلب الى الامين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا يتضمن خطته للتنفيذ ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، تقدير تفصيلي لتكلفة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا التي نص الاتفاق على إنشائها . ويفهم من طلب مجلس الامن لهذا التقرير أن هذا التقرير سيكون هو الاساس الذي سيستند إليه المجلس في الاذن بانشاء السلطة الانتقالية ، وأن يتم فيما بعد النظر في ميزانية السلطة الانتقالية والموافقة عليها وفقا لاحكام المادة ١٧ من ميثاق الامم المتحدة . كما أذن مجلس الامن للامين العام بتسمية ممثل خاص لكمبوديا .

٢ - ويقدم هذا التقرير ، الذي يتضمن خطة الامين العام المقترحة للتنفيذ ، عملا بقرار مجلس الامن ٧١٨ (١٩٩١) وسوف تصدر في أقرب وقت ممكن اضافة للتقرير تشمل الجوانب الادارية والمالية التفصيلية لهذه الخطة المقترحة .

٣ - وفي صياغة هذه المقترحات استرشد الامين العام بالمعلومات التي جمعها عدد من البعثات الاستقصائية التي أوفدت الى كمبوديا . وكانت البعثات الثلاث ، التي أوفدت مؤخرا ، والتي زارت كمبوديا من تشرين الاول/اكتوبر الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، على النحو التالي : واحدة تتعلق بالانتخابات ، وواحدة بالترتيبات العسكرية ، وواحدة بالادارة المدنية والشرطة وحقوق الانسان . بيد أنه ينبغي الاشارة الى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها هذه البعثات فإنه لا يمكن اعتبار المعلومات التي تم الحصول عليها كاملة ، كما أن التقديرات الجارية بشأن الاولويات والوزع قد يثبت عدم دقتها ، باعتبار أن الظروف تتغير في كمبوديا . وهكذا فإن التوصيات المحددة الواردة في هذا التقرير قد تحتاج إلى إعادة دراسة على ضوء الخبرة بمجرد تواجد السلطة الانتقالية في أماكنها .

92-06416 ٥٠٢٥٢ (٩٢)

أولا - مقدمة

٤ - يدعو الاتفاق مجلس الأمن الى انشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ذات عنصرين مدني وعسكري تحت المسؤولية المباشرة للأمين العام للأمم المتحدة وتخويلها الولاية وفقا للاتفاق . ويقدم في المرفق الأول الاطار العام لولاية السلطة الانتقالية وترد عناصر محددة في مرفقات أخرى للإتفاق . كما ترد عناصر أخرى في الإعلان المتعلق بانعاش كمبوديا وتعميرها ، الذي اعتمده مؤتمر باريس المعني بكمبوديا في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ كجزء من التسوية السياسية الشاملة لنزاع كمبوديا .

٥ - وتتضمن الولاية المتوقعة للسلطة الانتقالية بموجب الاتفاق جوانب تتعلق بحقوق الانسان ، وتنظيم وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ، وترتيبات عسكرية ، وإدارة مدنية ، والحفاظ على القانون والنظام ، وإعادة توطين واستقرار اللاجئين الكمبوديين والأشخاص المشردين ، واصلاح الهياكل الأساسية الكمبودية الضرورية خلال الفترة الانتقالية . وتعرّف الفترة الانتقالية في المادة ١ من الاتفاق بأنها الفترة التي تبدأ بدخول الاتفاق حيز النفاذ ، وتنتهي عندما تقوم جمعية تأسيسية منتخبة طبقا للاتفاق باعتماد الدستور وتحويل نفسها الى جمعية تشريعية ، وتتألف بعد ذلك حكومة جديدة . وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ لدى توقيعه في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

٦ - ومركز التنسيق لعلاقات الأمم المتحدة في كمبوديا هو المجلس الوطني الأعلى الذي يعد بمقتضى الاتفاق "الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة الوحيد الذي تكرس فيه خلال الفترة الانتقالية سيادة كمبوديا واستقلالها ووحدتها" . وبموجب المادة ٦ من الاتفاق ، فوض المجلس الوطني الأعلى الكمبودي الأمم المتحدة "جميع السلطات اللازمة" لضمان تنفيذ الاتفاق . وبناء على ذلك فإن الممثل الخاص للأمين العام رئيسا للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، وسيكون على اتصال وحوار دائم مع المجلس الوطني الأعلى بشأن أنشطة السلطة الانتقالية في مجال تنفيذ ولايتها .

٧ - وستتكون السلطة من سبعة عناصر متميزة على النحو التالي : عنصر حقوق الانسان ، والعنصر الانتخابي ، والعنصر العسكري ، وعنصر الادارة المحلية ، وعنصر الشرطة ، وعنصر إعادة التوطين ، وعنصر التأهيل . وسوف يختلف مستوى أنشطة العناصر المختلفة خلال الفترة الانتقالية ويتسق ، حسب الحاجة ، بما يسمح بأكفأ استخدام للموارد وأكثرة فعالية من حيث التكاليف .

ثانيا - العناصر

ألف - عنصر حقوق الانسان

١ - المهام

٨ - تقدم المادة ١٥ من الاتفاق الاطار الذي تتم من خلاله أنشطة النهوض بحقوق الانسان وحمايتها في كمبوديا . وتنص المادة بصورة خاصة على انه يجب أن تضمن السلطات الكمبودية احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ومراعاتها ، بما في ذلك تاييد حق جميع المواطنين في القيام بانشطة حقوق الانسان ، واتخاذ التدابير الفعالة لضمان عدم العودة لسياسات وممارسات الماضي ، والانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .

٩ - وهكذا يتضح انه يقع على الكمبوديين انفسهم التزام بالنهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية وحمايتها في كمبوديا . وعلى الاخرين مسؤولية تشجيعهم على احترامها ومراعاتها لمنع تكرار حدوث انتهاكات لحقوق الانسان . وفي هذا السياق تُسند الى السلطة الانتقالية بموجب المادة ١٦ من الاتفاق المسؤولية أثناء الفترة الانتقالية عن إيجاد جو يكفل فيه احترام حقوق الانسان .

١٠ - ومن التدابير المهمة الواجب اتخاذها لخلق هذا الجو أن يقوم المجلس الوطني الاعلى بالتصديق على صكوك حقوق الانسان ذات الصلة أو الانضمام إليها باسم كمبوديا . ومن شأن هذا أن يوفر اطارا في القانون الكمبودي يمكن للكمبوديين في نطاقه مباشرة انشطة لحماية حقوقهم وحرياتهم والنهوض بها . كما أن ذلك يسهل بقدر كبير جهود السلطة الانتقالية لتعزيز احترام حكم القانون .

١١ - وينص في المرفق الاول ، الفرع هاء ، من الاتفاق على تدابير أخرى لرعاية هذا الجو السليم . وتشمل هذه التدابير النص على وضع وتنفيذ برنامج تثقيفي عن حقوق الانسان بغية النهوض باحترام حقوق الانسان وتفهمها ، وممارسة المراقبة العامة لحقوق الانسان والتحقيق في الشكاوى والمزاعم المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان واتخاذ الاجراءات التصحيحية حيثما اقتضى الامر .

١٢ - ومن المتوقع وضع وبث برنامج تثقيفي لحقوق الانسان يكون بمثابة حجر الزاوية لانشطة السلطة الانتقالية في مجال رعاية احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، لانه

يتعين أن يفهم الكمبوديون تماما محتوى هذه الحقوق والحريات ومغزاها حتى يمكن أن يكونوا في وضع يسمح لهم بمعرفة متى يقومون بحمايتها بصورة سليمة وكيفية ذلك . وهذا أمر هام بصفة خاصة في جو يكون فيه وضع اطار لدستور كمبودي جديد يحتوي على ضمانات لحقوق الانسان مدرجا على جدول الأعمال الوطني .

١٣ - وينبغي في هذا البرنامج التثقيفي عن الحقوق والواجبات المدنية أن يوضع بطريقة تراعي الحساسيات الثقافية ويمكّن وصول الكمبوديين بصفة عامة إليه . وسوف يعتمد نشره على جميع قنوات الاتصال المتاحة في البلد . بما في ذلك المواد المطبوعة (بالكلمة والصورة) ، والمناسبات والعروض الثقافية ، ووسائط الاذاعة والتلفزيون ، وتوزيع أشرطة الفيديو ، والوحدات الارشادية المتنقلة ، وما إلى ذلك . ومن المتوقع أن تعمل السلطة الانتقالية أيضا عن كثب مع الهياكل الادارية التعليمية الموجودة في كمبوديا لضمان أن يكون تعليم حقوق الانسان مدرجا بصورة مناسبة في المناهج الدراسية على جميع المستويات بما في ذلك الاطفال والكبار والفئات الخاصة . وتشمل هذه الفئات الخاصة الأفراد الذين يمكنهم أكثر من غيرهم أن يكونوا ناشرين للمعلومات مثل المدرسين وقادة المجتمعات المحلية . كما تتوقع السلطة الانتقالية أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في كمبوديا لهذا الغرض ولتشجيع انشاء جمعيات محلية لحقوق الانسان .

١٤ - ومن المتوقع أن يتنوع محتوى برنامج تعليم الحقوق والواجبات المدنية بحيث يركز على مجموعات مختلفة من الحقوق في أوقات مختلفة ويكون مستجيبا للحوادث الجارية . بيد أنه سيتم التأكيد على مواضيع معينة بصفة عامة ولا سيما ما يتصل منها بممارسة الحقوق في جو انتخابي ، ووجود آليات لاجراءات الانتصاف ، والحقوق المتصلة بحماية الأشخاص ، وغير ذلك من الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما سيتم دعم التدريب التكميلي ومبادرات الرصد .

١٥ - وستعطى أولوية لتنسيق محتوى برنامج حقوق الانسان مع غيره من برامج تعليم الحقوق والواجبات المدنية الجاري بثها ، ولا سيما فيما يتصل بالانتخابات وإعادة التوطين . وسيتم انتاج البرامج داخل كمبوديا ما أمكن ذلك . ومن شان هذا أن يتيح أقصى استجابة للمواقف الفعلية بما في ذلك تقييم أثر البرامج وتعديلها على الفور عند الاقتضاء . وبهذه الطريقة يمكن الارتقاء بكفاءة البرامج وفعاليتها .

١٦ - أما العنصر الثاني لانشطة السلطة الانتقالية لرعاية محيط تُحترم فيه حقوق الانسان والحريات الاساسية ، فهو ممارسة الاشراف العام على حقوق الانسان في جميع

الهياكل الادارية القائمة في كمبوديا . وفي هذا الصدد سيتم انتاج ارشادات عامة ومواد تستهدف الموظفين المدنيين للنهوض بتعليم حقوق الانسان والتوعية بها بينهم . كما يمكن توقع القيام ببعض التدريب على تطبيق هذه المواد في سياق المناهج التدريبية والتوجيهية التي يجري التفكير في إقامتها بموجب الولاية الادارية المدنية .

١٧ - وتعد بعض الهياكل الموجودة اكثر حساسية لاهتمامات حقوق الانسان من غيرها . وتضم هذه الفئة الوكالات والهيئات والمكاتب التي تمارس إنفاذ القوانين والمهام التشريعية ولكنها لا تقتصر عليها . وسيولى اهتمام خاص لهذه الفئات ، التي يتوخى الاتفاق مراقبتها والاشراف عليها على أية حال . وسيجري وضع مدونات سلوك تتعلق بمسؤولي إنفاذ القوانين والهيئة التشريعية ، وتعديلها وتطبيقها ودعمها بالتدريب التكميلي ولا سيما في مجال الاجراءات الجنائية الاساسية . وكما يرد في مكان آخر من هذه الخطة ، يتوقع أن تكون النسبة بين موظفي السلطة الانتقالية والموظفين الاداريين المحليين أعلى في هذه المجالات . كما يوصى بالقيام بتدريب موظفي السلطة الانتقالية العاملين في هذه الحالات لتسهيل تاديتهم لوظائفهم على نحو فعال .

١٨ - والعنصر الثالث لولاية السلطة الانتقالية في مجال حقوق الانسان هو توفير آلية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي تحدث أثناء الفترة الانتقالية في كمبوديا . وفي هذا الصدد تتولى السلطة الانتقالية التحقيقات من تلقاء نفسها في الحالات التي تكون فيها لدى الممثل الخاص أسباب للإعتقاد بأن مثل هذه الانتهاكات قد وقعت أو قد تكون على وشك الوقوع .

١٩ - وعندما تدعو الحاجة الى إجراء تحقيق ، تعتمد السلطة الانتقالية على آلية التحقيقات المنشاة وفقا للفقرة ٦ من الفرع باء من المرفق الاول . ويتم رصد تنفيذ تلك الآلية بواسطة ضباط اتصال حقوق الانسان الذين يصاحبون المحققين حسب الاقتضاء . ويتم إيلاء عناية خاصة بالمجالات "الحساسة" حيث يجب ابتكار تدابير فعالة فيها . ومن الطبيعي أن تحتفظ السلطة الانتقالية بالحق في إصدار الاوامر أو في اتخاذ إجراء تصحيحي حسب الاقتضاء . وفي هذا الصدد ربما تختار السلطة الانتقالية أن تشرك المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا في اجراءاتها إذا اقتضى الامر ذلك ، للنهوض بالانتصاف الفعال . وقد تود السلطة الانتقالية أيضا أن تشرك جماعات وطنية لرصد حقوق الانسان في إجراءاتها ، بالاتفاق مع الاطراف المعنية .

٢٠ - وتصدر السلطة الانتقالية أحكاما خاصة ، في حدود ولايتها ، لتنظيم الانتخابات وإجرائها وذلك ضمانا للانتصاف الفوري من الانتهاكات المتصلة بالاشتراك في العملية الانتخابية .

٢ - الهيكل

٢١ - يُنشأ مكتب لحقوق الانسان في المقر وسيكون هو الهيئة المركزية لصنع السياسات والتنسيق في هذا المجال . وستضم هيئة موظفي هذا المكتب أخصائيين في مناصرة حقوق الانسان وتعليم الحقوق والواجبات المدنية ، والتحقيقات ، وكذلك موظفاً مسؤولا عن الاتصال بمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية . وقد يكون العدد اللازم من موظفي حقوق الانسان متواضعا باعتبار أن جميع موظفي السلطة الانتقالية العاملين في جميع مجالات الولاية سيكلفون بتنفيذ مهام حقوق الانسان بوصفها جزءا لا يتجزأ من واجباتهم الاساسية . وفي هذا الصدد يتوخى توفير مواد وتدريب فيما يتعلق بحقوق الانسان لجميع موظفي السلطة الانتقالية . وبالاضافة الى ذلك سيجري تقديم تقارير دورية عن حقوق الانسان الى المكتب المركزي لحقوق الانسان لتمكينه من الاحتفاظ بمنظور كلي للحالة في البلد .

٢٢ - ولا يتوقع وجود موظفين مكرسين لحقوق الانسان فقط على صعد الاقاليم وما دونها بالرغم من أنه يمكن أن يطلب الى موظفي المقر القيام بزيارات ميدانية حسب الضرورة ، وإنما سيطلب من الموظفين الفنيين العاملين على صعد الاقاليم وما دونها والقائمين برصد الشرطة المحلية تنفيذ مهام حقوق الانسان أيضا على أساس أولي .

باء - العنصر الانتخابي

١ - المهام

٢٣ - تقضي المادة ١٣ من الاتفاق بأن تكون السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا مسؤولة عن تنظيم وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في كمبوديا . والغرض من

الاعمال التي ستضطلع بها هذه السلطة الانتقالية هو تسهيل أوسع مشاركة ممكنة للكمبوديين في انتخاب ممثليهم . ومن بين ما يقدر بنحو ٨,٧ مليون كمبودي ، سيكون ما يقرب من النصف مؤهلين للتصويت طبقا للمعايير المقررة في الفقرة ٤ من المرفق ٣ للاتفاق .

٢٤ - ولدى تخطيط العملية الانتخابية ، فإن السلطة الانتقالية ستتصرف وفق الاحكام الواردة في الفرع دال من المرفق ١ وأحكام المرفق ٣ للاتفاق . وهذه الاحكام تكلف السلطة الانتقالية بالعمل على وضع وتنفيذ نظام لكل مرحلة من مراحل انتخاب ١٢٠ فردا لعضوية الجمعية التأسيسية . وتقضي الفقرة ٢ من المرفق ٣ بأن تتم جميع العمليات الانتخابية على الاراضي الكمبودية فقط ، مما يتسق مع اعتبارات البساطة والكفاءة والاقتصاد . ويتقدم المرشحون للترشيح عن المقاعد الإقليمية في الجمعية التأسيسية ؛ وسيتم تبويب النتائج على أساس الاقاليم باستخدام صيغة تناسبية .

(أ) الإطار القانوني

٢٥ - المهمة الاولى للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا هي إقامة إطار قانوني ، بالتشاور مع المجلس الوطني الاعلى ، يتألف من قانون للانتخابات ولوائح تنظم العملية الانتخابية . ومن المتوقع أن تشكل مدونة قواعد السلوك الانتخابي التي تطرحها السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني .

٢٦ - وينص الاتفاق على إجراء الانتخابات على أساس إقليمي . ونظرا للتغيرات الديمغرافية الواسعة التي طرأت منذ إجراء التعداد المنهجي والشامل ، لا تتاح الآن إحصاءات كافية تتعلق بحجم ومواقع الناخبين الكمبوديين . وعليه ، فإن توزيع المقاعد في الجمعية التأسيسية حسب الاقاليم لا ينبغي القيام به إلا بعد الفراغ من تسجيل الناخبين ، على أن يكون مفهوما أن كل إقليم سينتخب ممثلا واحدا على الاقل . وسوف يؤدي الانتظار ريثما يتم تسجيل الناخبين ، إلى ضمان نسبة أكثر اتساقا بين الناخبين والممثلين في الجمعية التأسيسية . ومن ثم فإن قانون الانتخاب ينص على النظام الذي سيجري اتباعه لتحديد عدد المقاعد في الوقت الملائم ، باعتبار أن هذا النظام هو نفسه الذي سيستخدم لتحديد نتائج الانتخابات ، بمعنى صيغة التناسب حسب أكبر الاعداد المتبقية .

(ب) التوعية الوطنية والتدريب

٢٧ - من العناصر المهمة في الجهود الانتخابية تنظيم حملة واسعة النطاق موجهة إلى الجمهور بشأن مقاصد وأهمية الانتخابات ، وبخاصة فيما يتعلق بنزاهة الاقتراع . ولسوف تقدم معلومات عامة وتفصيلية عن كل مرحلة من مراحل الانتخابات في الوقت المناسب طوال العملية . كما سيتم الاستعانة في هذه العملية بمواد مسجّلة بالفيديو ومواد سمعية وبصرية أخرى ومواد إذاعية ومطبوعة . ومن المحتمل أيضا أن يتم إنشاء مرافق للإذاعة المسموعة وللمطابع وشبكات التوزيع بما في ذلك إتاحة الوصول إلى برامج الإذاعة و/أو التليفزيون المحلية ووحدات الفيديو المتنقلة .

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الفعالية النهائية للعملية الانتخابية تتوقف على مدى فهم ومهارات الذين يُكلفون بإجرائها . وفي هذا الصدد ، من المتوقع أن يتطلب الأمر دورات توجيه و/أو تدريب للموظفين الدوليين ، والموظفين المعينين محليا ومندوبي الأحزاب السياسية على المهام اللازم الاضطلاع بها ، والإجراءات المطلوب تطبيقها في كل مرحلة من المراحل المختلفة للعملية الانتخابية . مثل هذا التدريب ينبغي أن يتراوح بين المستوى الاساسي البحت (الإجراءات الكتابية مثلا) وبين المستوى المتقدم للغاية (ادارة الانتخابات مثلا) . وتجدر ملاحظة أن الحاجة إلى التدريب ليست مقصورة على العملية الانتخابية ، برغم أن حجم التدريب المطلوب في هذا الصدد سيكون أوسع من سواه .

(ج) تسجيل الناخبين

٢٩ - يرد تحديدا في الفقرتين ٣ و ٤ من المرفق ٣ شروط وحق التصويت . فكل شخص يبلغ الثامنة عشرة من العمر ويكون قد ولد في كمبوديا أو يكون ولدا لشخص مولود في كمبوديا له حق التصويت .

٣٠ - وسيتم تسجيل الناخبين عبر فترة ثلاثة أشهر ، على أساس أن الأمر قد يتطلب قدرا من المرونة بما يكفل لجميع الكمبوديين المؤهلين للانتخاب وعددهم نحو ٤,٣ ملايين ، فرصة التسجيل . ولا بد للناخب أن يكون مسجلا حتى يتمكن من التصويت . وسوف تنشأ مراكز التسجيل (الثابتة والمؤقتة والمتنقلة) في كل أنحاء كمبوديا ، مع مراعاة كثافة السكان وإمكانية وصولهم إلى مراكز التسجيل . وفي كل مركز ، من المتوقع أن توفد الأحزاب السياسية الكمبودية مندوبيها لمراقبة الإجراءات . وسوف يزود الناخبون المسجلون ببطاقات تسجيل صادرة عن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . كما ستكفل إجراءات الاعتراض والطعن في مراكز التسجيل وكذلك على المستويات

الإقليمية . أما أفراد القوات المسلحة الذين لم يتم تسريحهم فسوف يسجلون في الاقاليم .

٣١ - ومن المقدر أن يحتاج الامر إلى نحو ٨٠٠ فريق خماسي للتسجيل ، مع التعويل على الموظفين المحليين قدر الإمكان . ومن المتوقع أيضا أن يتطلب الامر مائتي فريق إشرافي إضافي يتالف كل منها من اثنين من الموظفين المعينين دوليا ، أو أكثر عند اللزوم ، للإشراف العام في جميع الاقاليم في كمبوديا . وسوف يتم على الصعيد المحلي تنسيق أعمال الافرقة المذكورة ، وقد يتطلب الامر من العنصر العسكري أو الشرطة التابعين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا اتخاذ ترتيبات أمنية بالنسبة لمراكز التسجيل في ظروف معينة .

(د) الاحزاب السياسية والمرشحون

٣٢ - ينص الاتفاق على نظام انتخابي متعدد الاحزاب . ويرد في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٩ من المرفق الثالث إطار لتشكيل الاحزاب السياسية وحقوق المرشحين . وينبغي للاحزاب السياسية أن تتقدم بقوائم عضوية يمكن التحقق منها بما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ من الناخبين المسجلين . وطبقا للقانون والإجراءات الانتخابية التي سيجري إقرارها ، تُعيِّن الاحزاب السياسية مندوبين يشاركون بوصفهم مراقبين في تسجيل الناخبين وفي عمليات الاقتراع ، مما يعزز حرية الانتخابات ونزاهتها .

٣٣ - وينبغي أن تكون الاحزاب السياسية جميعا مسجلة رسميا بواسطة السلطة الانتقالية للامم المتحدة لكي تشارك في الانتخابات ، فيما تقوم السلطة المذكورة بإرساء معايير الاهلية التي ينبغي الوفاء بها للتسجيل . وهذه المعايير سوف تشمل النص على أن البرامج الحزبية لا بد وأن تكون متسقة مع أهداف ومبادئ الاتفاق ، وعلى ضرورة التقيد الصارم بمدونة لقواعد السلوك بالنسبة للانتخابات . وسيتم إقرار معايير مماثلة للحصول على حق الترشيح ، بما في ذلك أن يكون جميع المرشحين من الناخبين المسجلين .

٣٤ - ولكفالة المشاركة الفعالة للاحزاب السياسية في تسجيل الناخبين ، يُزمع وضع نظام للتسجيل المرحلي أو المؤقت للاحزاب قبيل مباشرة عمليات تسجيل الناخبين . وسوف تتولى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وضع الإجراءات اللازمة للتسجيل المرحلي للاحزاب . وما أن يتم تسجيل حزب ما مرحليا ، حتى يصبح بوسعه أن يفيد من الدورات التدريبية والتوجيهية الخاصة المتعلقة بالمشاركة في العمليات الانتخابية .

ولسوف يتم في مرحلة لاحقة تثبيت التسجيل المرحلي (بمعنى أن يتم تسجيل الحزب رسميا) بمجرد أن تتحقق السلطة الانتقالية من الوفاء بجميع المعايير التي تم إقرارها . ولن يسمح إلا للأحزاب المسجلة رسميا بممارسة الأنشطة في تنظيم الحملات الانتخابية . ويمكن أن تمتد فترة الحملة من ستة إلى ثمانية أسابيع . ويشترط أن يكون الحزب السياسي مسجلا رسميا حتى يظهر رمزه في عملية الاقتراع .

٣٥ - ومن بين الأمور التي يجب أن تتضمنها مدونة قواعد السلوك الانتخابي التي تطرحها السلطة الانتقالية الاحترام الكامل لحريات التعبير والاجتماع والتنقل . وبالإضافة إلى ذلك ، فلسوف تكفل السلطة الانتقالية تنفيذ نظام من شأنه أن يتيح لجميع الأحزاب السياسية المسجلة حصة عادلة في الوصول إلى وسائط الاتصال الجماهيري ، بما فيها الوسائط المطبوعة والسمعية والبصرية .

(هـ) الاقتراع

٣٦ - سيتم تصميم عملية التصويت بحيث تتيح لجميع الناخبين المسجلين ممارسة حقوقهم في الاقتراع على نحو ملائم ، دون خوف ، مع منع التزوير .

٣٧ - وسيتم إنشاء مراكز الاقتراع ، قدر الإمكان ، في نفس المواقع التي تقام فيها مراكز التسجيل . على أنه لن يتاح تحديد عدد مراكز الاقتراع المطلوبة إلا بعد اتمام عملية تسجيل الناخبين ، ومعرفة حجم العملية الانتخابية وتوزيع المشاركين فيها . ويقدر أن الأمر سيقتضي إنشاء نحو ٠٠٠ ٨ فريق للاقتراع يتألف كل منها من حوالي سبعة أفراد . وسوف يتم الإشراف على أفرقة الاقتراع من جانب نحو ٤٠٠ ١ من موظفي الاقتراع المعينين دوليا . وفي المناطق ذات الكثافة السكانية ، قد يعمل أكثر من فريق اقتراع واحد في مركز اقتراع بعينه . وإذا ما تقررت ضرورة إنشاء أكثر من ٤٠٠ ١ مركز اقتراع ، فسوف يحتاج الأمر إلى توظيف المزيد من مشرفي الاقتراع . وللأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات أن تقوم بتعيين مندوبي اقتراع للإشراف على عمليات الاقتراع . ومن المتوقع أيضا وجود مراقبين أجانب على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٣ (١) من الفرع دال ، في المرفق ١ للاتفاق .

٣٨ - ولدى الموازنة الدقيقة بين عدد كبير من الاعتبارات ، ليس أقلها تلك المتعلقة بالدورات الزراعية ودورات الهجرة التي تنجم عن الظروف المناخية في كمبوديا ، رئي إجراء الاقتراع في أواخر نيسان/ابريل أو أوائل أيار/مايو من عام ١٩٩٣ ، وذلك في أعقاب السنة الكمبودية الجديدة عندما يتوقع أن يتجمع غالبية الكمبوديين في مواقع

مواطنهم الاصلية . أما طول فترة الاقتراع فلا يجوز أن تزيد عن ثلاثة أيام على الاكثر ، على أساس أن يكون هناك يوم واحد فقط للاقتراع في أي موقع واحد . ولن يتم أي فرز للاصوات قبل اليوم النهائي من التصويت في جميع المواقع .

٣٩ - وسيكون التصويت على الاحزاب السياسية وليس على الافراد . بمعنى أن الامر سيقتصر فقط على ظهور اسماء ورموز الاحزاب في عملية الاقتراع .

إلا أن قائمة مرشحي الاحزاب في كل إقليم سيتم نشرها على نطاق واسع قبل يوم الاقتراع ، كما سيتم عرضها بصورة بارزة في مراكز الاقتراع . وسيكون التصويت بالاقتراع السري ، كما ستهيأ "بطاقات اقتراع مشروطة" . على أن صدور بطاقة اقتراع مشروطة لناخب ما لن يتم إلا في الحالات التي يكون فيها الناخب مقيدا في محافظة ويدلي بصوته في محافظة أخرى أو التي تثور فيها شكوك حول حقه في التصويت ، وفي هذه الحالة تخضع أهليته للتحقق قبل تسجيل صوته . وستكفل ضمانات لحماية نزاهة عملية الاقتراع بما في ذلك استعمال حبر لا يُمحى لوسم بصمات الناخبين .

٤٠ - وسيتم تشميع صناديق الاقتراع ونقلها إلى مراكز التخزين/الإحصاء ، فيما تقوم السلطة الانتقالية بوضع وتوفير ترتيبات الامن الكافية لنقل وخزن وإحصاء البطاقات الانتخابية . وسوف يتخذ ما يلزم لكفالة إجراءات الاعتراض والطعن بالنسبة لكل خطوة من خطوات عملية الاقتراع والإحصاء . أما نتائج الانتخاب فستقوم السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بتبويبها وتحقيقها وتجميعها وإعلانها رسميا في أسرع وقت ممكن بعد إنهاء الاقتراع .

٢ - الهيكل والحاجة إلى استخدام الحاسوب

٤١ - سيكون من مهام الممثل الخاص تنظيم وإجراء الانتخابات ، يساعده في ذلك موظف انتخابات رئيسي . وهذا الموظف سيتخذ مقره في بنوم بنه ، التي ستكون أيضا مقر اللجنة الاستشارية الانتخابية للممثل الخاص . وهذه اللجنة ستتألف من ثلاثة من الموظفين الدوليين يعينهم الممثل الخاص ، وتكون مسؤولة عن أن تكفل منع ومراقبة أي خروج على عملية الانتخاب . وسيتواجد ٧٣ موظفا انتخابيا دوليا في المقر ، يتم وزعهم في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

٤٢ - وسيكون مقر عناصر التثقيف المدني والتدريب والحوسبة في بنوم بنه . بيد أن معظم التنفيذ والتنسيق الفعليين لمختلف مراحل عملية الانتخاب سيكونان من مسؤولية ٢١ مكتبا على مستوى المقاطعات . وفي كل مكتب إقليمي سوف يستعين الموظف الانتخابي للمقاطعة بموظفين مكلفين بعمليات الانتخاب ، والإعلام ، والتدريب ، والاتصالات ، والتقيد ، والشكاوى ، والتنسيق . وسيتواجد ١٣٦ موظفا انتخابيا دوليا على المستوى الإقليمي ، يتم وزعهم في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

٤٣ - والمنتظر أن يكون هناك نحو ٢٠٠ مكتب للمناطق يرأسها المشرفون على انتخابات المناطق تحت اشراف مكاتب المقاطعات ويتم وزع الموظفين الانتخابيين الدوليين الاربعمائة في أيار/مايو ١٩٩٣ . ومن بين مسؤوليات مكاتب المناطق الاشراف على عمل ٨٠٠ فريق للتسجيل و ٨٠٠ فريق للتصويت . ولهذا الغرض يحتاج موظفو المناطق إلى التنقل . وسيعمل المشرفون على انتخابات المناطق مشرفين على التصويت خلال عملية الاقتراع . وسوف يزداد عددهم بنحو ١ ٠٠٠ موظف دولي منتدبين من الحكومات لمدة اسبوعين أو ثلاثة أسابيع في نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وسيمكن وجودهم أثناء فترة الاقتراع من أن يكون لكل مركز للتصويت مشرف على الاقتراع . وبالتالي سوف يزداد عدد المترجمين خلال فترة الاقتراع .

٤٤ - ولمضاعفة الكفاءة وبالتالي للحد من التكاليف ، ينبغي حوسبة عملية الانتخاب . وهناك مجالات محددة ستكون موضع الحوسبة هي تسجيل الناخبين ، والترتيبات الإدارية ، وفرز نتائج التصويت ، والانشطة الإدارية المساعدة وهي تخطيط وإجراء التسجيل والاقتراع والعد . ويضم العدد الوارد في الفقرة ٤١ أعلاه للموظفين الانتخابيين الدوليين ١٢ موظفا لصيانة الحاسوب .

٤٥ - وينبغي أن يتألف نظام حوسبة تسجيل الناخبين من نظامين فرعيين مترابطين ، يُستخدم أولهما لمراجعة ومراقبة حركة بطاقات تسجيل الناخبين وما يتصل بها من مواد ، والتأكد بذلك من عدم تسرب هذه البطاقات والمواد إلى أيدي أشخاص لا يحق لهم التصويت . أما النظام الثاني فهو تسجيل البيانات الشخصية للناخبين المسجلين من أجل اعداد قوائم الناخبين المسلجين وبطاقات التسجيل الملغاة ومراقبة جرد مواد التسجيل . وينبغي أن يكون نظام تسجيل الناخبين بالحاسوب بالحروف الرومانية وباللغة الخميرية ، كما ينبغي أن يكون الناتج مطبوعا باللغتين .

٤٦ - كذلك فإن نطاق مهام تنظيم فرق تجهيز التسجيل وتزويدها بالموظفين والمعدات ومراكز الاقتراع يستوجب ترتيبات إدارية محوسبة . ويحتاج الامر إلى شبكات منفصلة من قواعد البيانات لعمليتي التسجيل والاقتراع ، وإلى سجلات لما يخص كل مركز للاقتراع من موظفين ومعدات - بما في ذلك المعلومات : مثل الارقام المتسلسلة لصناديق الاقتراع ، والاختام وأوراق الاقتراع - من أجل الخروج بتقارير احصائية عن مجموع المخصصات للقطر عامة وللمقاطعات والتقسيمات المتفرعة عنها . وسيساعد الخروج ببيانات شاملة عن التسجيل بفضل ترابط مختلف الشبكات على بلوغ أكفأ توزيع للموظفين الدوليين والمحليين ، وللمعدات والمركبات . كما ستعزز الحوسبة إمكانيات الاتصالات .

٤٧ - وسوف تزيد حوسبة فرز نتائج الاقتراع من سرعتها ودقتها كثيرا . ويمكن برمجة النظام بحيث يساعد على تطبيق الصيغة المناسبة للتمثيل النسبي من أجل تحديد المرشحين الفائزين بالمقاعد في كل مقاطعة . بيد أنه يلزم اختبار هذا النظام والتحقق منه بعناية قبل العمل به .

٤٨ - وينبغي البدء في وضع هذه النظم في أبكر وقت ممكن . فالحاجة إلى الحوسبة ليست خاصة بالعنصر الانتخابي وحده ، بيد أن أشد المطالب وطأة على النظام سوف تأتي من عملية الانتخاب . وينبغي أن تكون أجهزة الكمبيوتر متاحة لموظفي الانتخابات طيلة إجرائها حتى على مستوى المناطق .

٣ - الجدول الزمني

٤٩ - الانتخاب هو محور عملية التسوية الشاملة . وستكون النزاهة المطلقة طابع الانتخابات التي ستجري ، ويجب النظر إليها على هذا الاساس . ولكي تكون الانتخابات فعالة يلزم أن يكون الوقت كافيا لإتمام كل مرحلة من العملية . وهذا بالطبع يفترض مسبقا القيام بالانشطة الاخرى للسلطة الانتقالية في حينها لتهيئة جو يساعد على إجراء انتخابات حرة عادلة .

٥٠ - ويجب أن يكون تسجيل الناخبين كاملا قدر المستطاع بحيث يستطيع أكبر عدد من الناخبين الإدلاء باصواتهم . لذلك ينبغي جعل فترتي التسجيل والتصويت في أوقات من السنة لا توجد فيها أنشطة زراعية واسعة ولا مهرجانات كبرى ، بل عندما يرجح أن يكون الكمبوديون في أماكن إقامتهم المعتادة ولا يحتاجون للسفر إلاّ على أضيق نطاق من أجل

الاشتراك في عملية الانتخاب . كذلك من المهم للغاية لدواعي الاستقرار أن تبدأ عمليات الانتخاب كافة في تسلسل مخطط دون انقطاع وطبقا لجدول زمني للعمليات يُعد مسبقا . ويجب أن يراعي في هذا الجدول ما يلزم من معلومات وتدريب بحيث يساعد على تنفيذ كل خطوة من عملية الانتخاب بأقصى ما يمكن من كفاءة وفعالية .

٥١ - ومراعاة لكل هذه العوامل ، يُوصى بأن يبدأ تسجيل الناخبين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ لمدة ثلاثة أشهر ، مع إعطاء الممثل الخاص صلاحية مد هذه المهلة عند اللزوم للتأكد من اكتمال أسماء الناخبين قدر المستطاع . وينبغي إجراء الانتخابات في وقت ما بين أواخر نيسان/ابريل وأوائل أيار/مايو ١٩٩٣ . وفي المرفق ١ اقتراح مفصل بالجدول الزمني .

جيم - العنصر العسكري

١ - المهام

٥٢ - يتناول اتفاق التسوية السياسية الشاملة للصراع في كمبوديا الجوانب العسكرية من ولاية السلطة الانتقالية في ثلاث مجموعات من الاحكام . فالمادة ١١ من الاتفاق تطرح الإطار العام ؛ والفرع جيم من المرفق الاول يعدد المهام الرئيسية ؛ وفي المرفق الثاني أحكام مفصلة عن تعهدات محددة من الأطراف الكمبودية والدول المجاورة وعن دور وأنشطة العنصر العسكري للسلطة الانتقالية

٥٣ - والهدف من الترتيبات العسكرية خلال الفترة الانتقالية هو استقرار حالة الأمن وإيجاد ثقة بين أطراف الصراع . وتحقيق هذه الأهداف سابقة ضرورية لنجاح تصريف مهام العناصر الاخرى وخصوصا برنامج الإعادة إلى الوطن .

٥٤ - ويمكن تصنيف المهام الرئيسية للعنصر العسكري من السلطة الانتقالية في مجموعات أربع هي :

(١) التحقق من انسحاب جميع فئات القوات الاجنبية وأسلحتها ومعداتها وعدم عودتها ؛

(ب) الإشراف على وقف إطلاق النار وما يتصل به من تدابير ، بما في ذلك إعادة تجميع القوات وتوزيعها على مناطق الإيواء المؤقت ، ونزع سلاحها وتسريحها ؛

(ج) مراقبة الأسلحة ، بما في ذلك رصد وقف المساعدة العسكرية الخارجية ، ورصد ومصادرة مخابئ الأسلحة واللوازم العسكرية في أنحاء كمبوديا ، وتخزين أسلحة ومعدات القوات سواء كانت موزعة في المناطق أو مسرّحة ؛

(د) المساعدة في تطهير حقول الألغام ، بما في ذلك برامج التدريب وبرامج التعريف بالألغام .

٥٥ - كما ينص الاتفاق على أن من مهمة الجانب العسكري إجراء تحقيقات - سواء بشكوى من أحد الأطراف أو بمبادرة من السلطة - في أي ادعاء بعدم تقيد الطرف الآخر بأي من الأحكام المتعلقة بالترتيبات العسكرية (المادة العاشرة من المرفق الثاني للاتفاق) . وهو مطالب أيضا بالمساعدة في إطلاق سراح أسرى الحرب (المادة الحادية عشرة من المرفق الثاني للاتفاق) وفي إعادة اللاجئين والمشردين الكمبوديين إلى وطنهم (المادة الثانية عشرة من المرفق الثاني للاتفاق) .

٥٦ - ولضمان سلامة قيام العنصر العسكري بمسؤولياته ، يدعو الاتفاق إلى إنشاء فريق عامل عسكري مختلط يمثل الممثلين العسكريين لجميع الأطراف الكمبوديين . وقد تأسس هذا الفريق فعلا ويعمل حاليا برئاسة كبير موظفي الاتصال العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . وبمجرد تشكيل السلطة الانتقالية ، سوف يتولى قائد العنصر العسكري للسلطة الانتقالية ، أو الممثل الذي يعينه ، رئاسة هذا الفريق . وعند تزايد نطاق أنشطة السلطة الانتقالية ، سوف تصدر ترتيبات اتصال مشابهة في مستويات أخرى من القيادة .

(أ) <u>التحقق من انسحاب القوات الأجنبية وعدم عودتها</u>

٥٧ - عند سريان الاتفاق في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، كان من المقرر أن تكون جميع القوات الأجنبية والمستشارون والموظفون العسكريون الباقون في كمبوديا قد انسحبوا من كمبوديا مع أسلحتهم وذخائرهم ومعداتهم . وفور توزيع العنصر العسكري للسلطة الانتقالية ، سيكون له دور مستمر في التحقق من عدم وجود أي قوات أجنبية وعدم عودتها .

٥٨ - وسيتحقق هذا بطريقين . الاول هو أن توفد السلطة الانتقالية مراقبين عسكريين إلى مواقع ثابتة يحتمل أن تدخل منها القوات الاجنبية إلى كمبوديا . وقد أمكن حصر ٢٤ نقطة دخول وخروج من هذا النوع وهي ، رهنا بأي تقييم لاحق ، كما يلي : سبع نقاط على الحدود مع تايلند ، وتسع نقاط على الحدود مع فييت نام ، ونقطتان على الحدود مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ونقطة في كل من ميناء كومبونغ سوم وبنوم بنه ، ونقطة في كل من ميناء بنوم بنه وميناء بتامبانغ ومطار سيم رياب ومطار ستونغ درينغ . كذلك سيتولى المراقبون العسكريون العاملون في المراكز الثابتة الموجودة في هذه المواقع مسؤولية رصد وقف ارسال المساعدة العسكرية الخارجية إلى الاطراف الكمبودية (انظر الفقرة ٧٧ أدناه) . وسوف تطلع هذه الافرقة مقر السلطة في بنوم بنه على أي تحرك للمقاتلين أو الاسلحة إلى كمبوديا .

٥٩ - أما الطريق الثاني فهو أن توزع السلطة الانتقالية فرق رصد متنقلة من المراقبين العسكريين للتحقيق في إدعاءات وجود قوات أجنبية . وستكلف هذه الفرق المتنقلة في نفس الوقت بالتحقيق في إدعاءات حدوث انتهاكات أخرى للاحكام العسكرية من الاتفاق .

٦٠ - وللمساعدة في تنفيذ السلطة الانتقالية لولايتها في هذا المجال ، ستوزع السلطة موظفين للاتصال بعواصم الدول المجاورة لكمبوديا . وسيكون ضباط الاتصال هؤلاء مسؤولين عن استمرار الاتصالات اللازمة بين السلطة الانتقالية والدول المجاورة ، بهدف المساعدة في الوفاء بولاية السلطة الانتقالية في كمبوديا . وسيقوم موظفو الاتصال بمهامهم بما هو واجب من احترام لسيادة الدول المجاورة .

(ب) <u>وقف إطلاق النار والتدابير ذات الصلة</u>

٦١ - بدأ نفاذ المرحلة الاولى من وقف إطلاق النار عند توقيع الاتفاقات في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، وظلت أجهزة المساعي الحميدة التي نص عليها تؤدي عملها منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . عندما جرى توزيع قوة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . وسوف تستوعب السلطة الانتقالية عند توزيعها العنصر العسكري ، مع استمرار مهام المساعي الحميدة وتوسيعها .

٦٢ - والذي يحدد وقت وتاريخ المرحلة الثانية لبدء وقف إطلاق النار بالضبط هو قائد العنصر العسكري للسلطة الانتقالية بالتشاور مع الاطراف . وسوف تقوم السلطة بالإشراف على المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار ورصدها والتحقق منها .

٦٣ - وتعتبر عمليات إعادة تجميع القوات العسكرية للأطراف الكمبودية وتوزيعها على مناطق الإيواء المؤقتة ونزع سلاحها وتسريحها عناصر أساسية سواء لوقف إطلاق النار أو لتحقيق الأهداف الأخرى للسلطة الانتقالية . كما أن الانتهاء من هذه العناصر في حينه أمر لا غنى عنه إذا كان للسلطة الانتقالية أن تؤدي ولايتها بأسلوب فعال وكفؤ من ناحية التكاليف . والملاحظ في هذا الصدد أن الاتفاق (الفقرة ١ من المادة الخامسة من المرفق الثاني للاتفاق) يتوقع أن يكون تسريح القوات العسكرية للأطراف متوازنا بنسبة ٧٠ في المائة على الأقل قبل إنهاء عملية التسجيل للانتخابات ، مع تسريحها بالكامل بعد ذلك .

٦٤ - وطبقا للفقرة ٢ من المادة الخامسة من المرفق الثاني للاتفاق ، ما زال الأمين العام يؤمن بأن الانتهاء تماما من تسريح القوات العسكرية للأطراف الكمبودية قبل نهاية عملية التسجيل للانتخاب يعزز إمكانيات إجراء انتخابات حرة عادلة وقيام سلم باق . كما أشير إلى أن التسريح الكامل للقوات يعزز كثيرا كفاءة عمليات السلطة الانتقالية ويزيد كثيرا من وفورات تشغيلها ، بتمكينها من إغلاق مناطق الإيواء المؤقتة وما يتبع ذلك من تقليل عدد الموظفين العسكريين للسلطة الانتقالية ، وإعادة توزيع الموارد التي لولا ذلك لكانت لازمة لاستمرار إدارة القوات في مناطق الإيواء المؤقتة . كذلك سوف يستفيد أفراد القوات بعد تسريحهم من إعادة التدريب مهنيا بمقتضى الفقرة ٣ من المادة الخامسة من المرفق الثاني للاتفاق (انظر الفقرة ١٥٣ أدناه) . وسيتلقون مساعدة في إعادة دمجهم في الحياة الكمبودية ليكونوا مواطنين منتجين ، مع تمكينهم من الاشتراك في عملية الانتخاب . كذلك يحث الأمين العام الأطراف الكمبودية بشدة على أن توافق على الانتهاء تماما من تسريح قواتها العسكرية قبل نهاية عملية التسجيل للانتخابات ، ويدعو مجلس الأمن إلى أن يشاركه في دعوته هذه .

٦٥ - وقد اتضح من المعلومات التي قدمتها الأطراف الكمبودية خلال بعثة الاستقصاء العسكري الموفدة إلى كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن مجموع قواتها العسكرية كان يتجاوز ٠٠٠ ٢٠٠ شخص ، موزعين على نحو ٦٥٠ موقعا منفصلا . كما يعمل رجال الميليشيا (الحرس الشعبي) وتعدادهم حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ فرد في كل القرى تقريبا من أنحاء البلد . وهذه القوات مسلحة بأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ قطعة سلاح من مختلف الأنواع ، وبنحو ٨٠ مليون طلقة من الذخيرة .

٦٦ - ورغم أن الاتفاق ينص على إعادة تجميع كافة القوات التابعة للاطراف وعلى إيوائها مؤقتا بأسلحتها ، فإن حجم القوات المشار اليها أعلاه يعني أن عملية إعادة تجميع القوات وإيوائها مؤقتا ، بما في ذلك الميليشيات ، ستستلزم وزع عدد كبير من الافراد العسكريين التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لفترة ممتدة من الوقت . وسيستتبع ذلك أيضا حدوث توقف خطير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكمبوديا ، بالنظر الى أن معظم أفراد الميليشيا يعملون بالزراعة وغيرها من الانشطة المدنية ، بينما يجري تنظيمهم وتسليحهم لحماية مجتمعاتهم المحلية . وبغية تحقيق وفورات في عملية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، ولكي لا يصاب اقتصاد كمبوديا بالشلل ، وضعت ترتيبات عملية واتفقت عليها الاطراف ، لا يتم بموجبها إيواء قوات الميليشيا ماديا في مناطق الإيواء المؤقت ولكن سيتم نزع أسلحتها على النحو التالي . يتوجه أعضاء قوات الميليشيا الى أقرب مقر محلي (تحدده السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا) لتسليم أسلحتهم الى السلطة الانتقالية . وتتولى السلطة جمع كافة الاسلحة ونقلها الى مواقع مركزية أكثر أمنا .

٦٧ - وبالنسبة الى إعادة تجمع القوات النظامية للاطراف الاربعة وإيوائها مؤقتا ، فقد حملت البعثة الاستقصائية العسكرية على موافقة كل قائد أعلى من قادة القوات التابعة للاطراف الكمبودية على تخفيض عدد مناطق إعادة التجمع من المجموع المستصوب البالغ ٣٢٥ الى ٩٥ منطقة ، وتخفيض عدد مناطق الإيواء المؤقت من المجموع المستصوب البالغ ٣١٧ الى ٥٢ منطقة . ومن المتوقع أن يؤدي هذا الخفض الى تعزيز الكفاءة والوفر الى حد كبير في تنفيذ هذه المهمة من جانب العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة . وستتكون مناطق إعادة التجمع البالغة ٩٥ منطقة ومناطق الإيواء المؤقت وعددها ٥٢ منطقة مما يلي :

(أ) ٤٨ منطقة إعادة تجمع و ٣٣ منطقة إيواء مؤقت للقوات المسلحة الكمبودية الشعبية ؛

(ب) ٣٠ منطقة إعادة تجمع و ١٠ مناطق إيواء مؤقت للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ؛

(ج) ٨ مناطق إعادة تجمع و ٦ مناطق إيواء مؤقت لقوات التحرير الوطني الشعبي المسلحة التابعة للخمير ؛

(د) ٩ مناطق إعادة تجمع و ٣ مناطق إيواء مؤقت للجيش الوطني لكمبوتشيا المستقلة.

٦٨ - وبعد بداية المرحلة الثانية لوقف إطلاق النار مباشرة تبدأ عملية إعادة تجمع القوات وتمض ، حسب اتفاق الأطراف الكمبودية ووفقا للجدول الزمني الذي يضعه قائد قوات العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، على أساس متزامن في جميع أنحاء البلد . ثم تتوجه القوات التي أعيد تجمعها بصحبة قادتها الى مناطق الإيواء المؤقت المحددة . وتستخدم القوات التابعة للأطراف الكمبودية الاربعة مناطق منفصلة . لإعادة التجمع والإيواء المؤقت . ويتوقع من الاطراف الاربعة أن تقوم جميع القوات والاسلحة والنظائر والمعدات التي أعلنت عنها . ولن يقوم أي طرف من الأطراف بتسريح قواته النظامية دون اشراف من السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . وعندما يتحقق قائد العنصر العسكري للسلطة بنفسه من أن جميع الأطراف قد قدمت بيانا صحيحا فإن عملية التسريح تبدأ وتدار وفقا للجدول الزمني الذي تضعه السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بالتشاور مع الأطراف .

٦٩ - وتشمل القوات البحرية التابعة للقوات المسلحة الكمبودية الشعبية فرعا بحريا وفرعا نهريا قوامهما نحو ٠٠٠ ٤ رجل ، وهما مزودتان بسفن بحرية يبلغ عددها ١٨ سفينة ، وبسفن نهرية عددها ٣٨ سفينة نهرية . وهذه القوات البحرية سيتم تجمعها وإيواؤها مؤقتا بنفس الطريقة التي يتم بها تجمع القوات النظامية البرية ، باستثناء عدد محدود سيتم الإبقاء عليه للقيام بدوريات ساحلية ونهرية تحت اشراف ورقابة شديدين من جانب السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (انظر الفقرة ٧٧ ادناه) .

٧٠ - وبالاضافة الى ذلك ، فإن وحدات الهندسة والإمداد والنقل ، ستخضع لترتيبات خاصة بالنظر الى الدورة الذي تضطلع به في برنامج إزالة الالغام من كمبوديا وفي تموين ودعم القوات الموجودة في مناطق الإيواء المؤقت ، ولو أنه سيعاد تجمعها وسيتم إيواؤها مؤقتا مثلها مثل سائر وحدات القوات النظامية .

٧١ - وستؤدي هذه الترتيبات الخاصة المتعلقة بالإبقاء على بعض الوحدات البحرية ، فضلا عن وحدات الهندسة والإمداد والنقل ، الى خفض العدد الذي تحتاجه السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا من العسكريين . وهذه الوحدات المتبقية ستعتبر

جزءا من القوات التي تصل نسبتها الى ٣٠ في المائة والتي يمكن الاحتفاظ بها في نهاية عملية التسريح التي ستستكمل قبل نهاية عملية القيد للانتخابات .

٧٣ - وسيقتضي الامر أيضا وضع ترتيبات خاصة لوزارة الدفاع وموظفيها ، ومقرها بنوم بنه ، وذلك من حيث عمليتي إعادة التجمع والإيواء المؤقت . وبالنظر الى أن بنوم بنه ستكون محور جميع الانشطة السياسية في البلد ، فإنه يجب بذل كل جهد لضمان ألا تشكل وزارة الدفاع وموظفوها العسكريون هناك ، أو ترى على أنها تمثل ، تهديدا لأي من الأطراف . وفي الوقت نفسه ، يقتضي الامر السماح لوزارة الدفاع ، وكذلك لمجموعات قيادة القوات التابعة للأطراف الثلاثة الاخرى ، أن تواصل ممارسة قيادة القوات التي يجري إعادة تجمعها وإيواؤها مؤقتا في الميدان تحت اشراف السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وتقديم الدعم لها .

٧٣ - وبغية التوفيق بين هذه الشروط المتضاربة فيما يتعلق بالافراد العسكريين في بنوم بنه ، يقوم قائد العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، قبل بداية المرحلة الثانية لوقف اطلاق النار وبالتشاور مع السلطات العسكرية المختصة باختيار عدد من المواقع في بنوم بنه وحولها ، ووضع جدول زمني لإعادة تجمع الافراد العسكريين الموزعين في منطقة بنوم بنه ولإيوائهم مؤقتا . وسيطلب من جميع هؤلاء الافراد التوجه الى موقع من هذه المواقع وفقا للجدول الزمني . وسيطلب من قادة مختلف الادارات والوحدات العسكرية في الوزارة تقديم بيان بجميع الافراد العسكريين ، والاسلحة ، والذخيرة والمعدات التي تقع تحت قيادتهم . ووفقا لاحكام الاتفاق ستوضع جميع هذه الاسلحة والذخيرة والمعدات تحت حراسة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وبمجرد استكمال عملية التحقق من البيانات ، سيسمح لجميع المشتركين في قيادة القوات الموجودة قيد الإيواء المؤقت في الميدان وفي تقديم خدمات الادارة والدعم الاساسية لها ، باستئناف مهامهم تحت رقابة واشراف السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

٧٤ - والمهام المحددة التي يتعين على العنصر العسكري أن يؤديها بالنسبة لعمليتي إعادة التجمع والإيواء المؤقت تتألف مما يلي :

(أ) ضمان إزالة الالغام من المناطق المتوخاة لاعادة التجمع والإيواء المؤقت ، حسب الضرورة ؛

(ب) تحديد مناطق إعادة التجمع والإيواء المؤقت وتزويدها بالافراد والاشراف على تشغيلها ؛

(ج) تسجيل عدد أفراد القوات العسكرية التابعة للاطراف الكمبودية والتحقق منه ، واصطحابهم من مناطق إعادة التجمع الى مناطق الإيواء المؤقت ؛

(د) كفالة الإيواء المؤقت لجميع القوات العسكرية ونزع أسلحتها ؛

(هـ) مراقبة مناطق الإيواء المؤقت والاشراف عليها ؛

(و) تنفيذ تسريح تدريجي لنسبة ٧٠ في المائة (أو أكثر إن أمكن) من القوات الموجودة قيد الإيواء المؤقت قبل نهاية عملية القيد للانتخابات ، فضلا عن تسريحها فيما بعد وفقا لجدول زمني متفق عليه .

٧٥ - وفي عمليتي إعادة التجمع والإيواء المؤقت ، قد يقتضي الأمر إيلاء اهتمام خاص لاحتمال ضرورة تقديم المساعدة للاطراف في نقل أفرادها الى مناطق إعادة التجمع ، وبناء أماكن لإيواء القوات قيد الإيواء المؤقت ، بإعادة تموينها أو توفير الغذاء لها . وقد يتطلب الأمر أن تقوم السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بتوفير الغذاء . وسوف يضطلع أيضا عنصر التأهيل في السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بدور في إعادة التدريب المهني للقوات المسرحة وفي إعادة ادماجها (انظر الفقرة ١٥٣ أدناه) .

(ج) مراقبة الاسلحة

٧٦ - ستناط بالعنصر العسكري في السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا واجبات مستمرة تجاه مراقبة وقف تقديم المساعدة العسكرية الخارجية . وسيتم تحقيق ذلك ، جزئيا ، عن طريق إقامة نقاط مراقبة في مواقع ثابتة عند نقاط الدخول/الخروج من البلد على النحو المذكور أعلاه ، وجزئيا ، عن طريق أنشطة الفرق المتحركة المكلفة بالرصد والتحقيق ، التي ذكرت أعلاه أيضا . وتقوم الوحدة البحرية داخل العنصر العسكري بالاشراف على ما تضطلع به الوحدات المتبقية من القوات البحرية من دوريات في المناطق الساحلية والمجاري المائية الداخلية (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧١) . وعلاوة على ذلك ، سيقوم ضباط الاتصال العسكري المرابطون في الدول المجاورة بدعم

الانشطة المضطلع بها في هذا المجال من مجالات ولاية السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا (انظر الفقرة ٦١) .

٧٧ - وستكون فرق المهندسين التابعة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا مسؤولة عن التحقيق فورا في التقارير التي تفيد بوجود مخابئ للاسلحة والإمدادات العسكرية داخل كمبوديا . وفي حالة العثور على مثل هذه المخابئ ، فإنها تصادر وتدمر .

٧٨ - ويشكل تخفيض الاسلحة ومراقبتها في كمبوديا عنصرا أساسيا في وقف إطلاق النار والتدابير ذات الصلة ، ويضطلع العنصر العسكري بالسلسلة التالية من الانشطة :

(أ) نزع سلاح الميليشيا ؛

(ب) ضمان نزع سلاح جميع القوات العسكرية الموجودة قيد الإيواء المؤقت ، وضمان عدم دخول أي أسلحة أو ذخيرة أو معدات فيما بعد الى مناطق الإيواء المؤقت ؛

(ج) كفالة وضع جميع الاسلحة والذخيرة والمعدات المبلغ عنها تحت حراسة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ؛

(د) ضمان أن تكون الاسلحة والذخيرة والمعدات مأمونة ، بمجرد وجودها تحت الحراسة ؛

(هـ) تنفيذ تخفيض تدريجي للاسلحة والذخيرة والمعدات الموجودة تحت الحراسة في مناطق الإيواء المؤقت ، ونقلها تدريجيا الى مناطق محددة وفقا للتسريح التدريجي للقوات ، وكفالة أمنها أثناء عملية النقل .

٧٩ - وبغية إنجاز هذه المهام ، ستقام مرافق آمنة في مناطق الإيواء المؤقت الـ ٥٢ ، حيث توضع تحت حراسة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا أسلحة القوات وذخائرها ومعداتها . ويمكن تخفيض هذا العدد بمرور الوقت مع تواصل عملية التسريح وضم مناطق الإيواء المؤقت أو اغلاقها .

(د) برامج ازالة الالغام

٨٠ - وفقا للولاية المسندة الى بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا من قبل مجلس الامن ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ والموسعة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (انظر القرار ٧٣٨ (١٩٩٢) ، تتولى البعثة بالفعل الاضطلاع بمهمة التوعية بالالغام وتسجيل مواقعها وتحديدها ، والقيام ببرامج تدريبية للتخلص من الالغام فضلا عن تقديم المساعدة في التخلص من الالغام نفسها . وبمجرد إقامة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ووزعها ، يتولى عنصرها العسكري القيام بهذه البرامج وتوسيعها ، وستند مواصلة هذه البرامج وادارتها الى وحدة المهندسين في العنصر العسكري . ويقتضي حجم مشكلة الالغام في كمبوديا بذل جهود كبيرة ومكثفة في المراحل المبكرة جدا لتيسير وزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وأنشطتها المتشعبة الجوانب .

٣ - العوامل التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ مهام العنصر العسكري

٨١ - لكي ينفذ العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة المهام الواردة أعلاه ، من الضرورة بمكان أن يتأكد من أن جميع الاطراف الكمبودية ستفي بدقة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لدى توقيع الاتفاقات وستقدم التعاون التام للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في جميع الاوقات . ويتعين أن تتوفر للعنصر العسكري الحرية الكاملة في الحركة والاتصال وغير ذلك من الحقوق والمرافق التي ستلزم لاداء مهامه .

٨٢ - وبالنظر الى حجم وتعقيد هذه المهام وشعور عدم الثقة الذي ما برح مستمرا بين الاطراف المحاربة بصدد نوايا كل منها ، فإنه من الضرورة بمكان تزويد العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بالافراد والمواد الكفيلة بتمكينه من ترسيخ وجود فعال وجدير بالثقة فورا .

٨٣ - وبصفة عامة سيتعين على العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا أن يرتب الإيواء المؤقت لنحو ٠٠٠ ٢٠٠ جندي أن ينزع سلاح نحو ٠٠٠ ٤٥٠ جندي (بمن فيهم الميليشيا) وأن يستولى على ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ قطعة من أنواع الاسلحة المختلفة ، وأن يراقب الامن على حدود كمبوديا وفي مياهها الاقليمية . وفي الوقت نفسه ، يجب عليه أن يضع على نطاق الدولة برنامجا تدريبيا عن الالغام ذا أبعاد لم يسبق لها مثيل ، وأن يساعد في التخلص من الالغام . وستكون هناك حاجة أيضا الى

عناصره السوقية من أجل توفير الدعم للعناصر الاخرى للسلطة الانتقالية في اطار نظام دعم متكامل .

٨٤ - ويعتمد التنفيذ الفعال لهذه المهام الضخمة وكذلك المعدل الذي يمكن أن تسير عليه على توفر الموارد في الوقت المناسب وعلى قدرة الهياكل الاساسية ، بما في ذلك الطرق ، والمطارات والموانئ ، وإمدادات الوقود ، وإمدادات الطاقة الكهربائية ، والاتصالات ، وأماكن التخزين ، وأماكن إقامة الموظفين ، فضلا عن القدرات اللازمة للإصلاح والصيانة . وإذا ما أخذت في الاعتبار حالة الهيكل الاساسي الموجود في كمبوديا ، يلزم القيام على الفور بجهد هندسي كبير ومتضافر لإرجاع الهيكل الاساسي الرئيسي الى ما كان عليه قبل بداية فصل الامطار في أيار/مايو .

٣ - الهيكل ، والتشغيل والجدول الزمني

٨٥ - استنادا الى عمليات الاستطلاع الاخيرة على الارض والمعلومات التي جرى الحصول عليها من الاطراف ، يقدر أن العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا سيلزمه قوة تبلغ حوالي ٩٠٠ ١٥ فرد من جميع الرتب لتنفيذ المهام المخصصة . وستتألف هذه القوة مما يلي :

(أ) قوة مقر وموظفون للمقار القطاعية يضم ٢٠٤ أفراد ؛

(ب) فريق مراقبة عسكري يضم ٤٨٥ فردا ؛

(ج) عنصر مشاة يضم ٢٠٠ ١٠ فرد ، ويتألف من ١٢ كتيبة مشاة موسعة كل كتيبة منها مؤلفة من ٨٥٠ فردا (من جميع الرتب) ؛

(د) عنصر هندسي يضم ٢٣٠ ٢ فردا (من جميع الرتب) ؛

(هـ) فريق دعم جوي يضم ٣٣٦ فردا (من جميع الرتب) لتشغيل وصيانة ١٠ طائرات ثابتة الجناح (طائرتان للاتصالات والاتصال ، أربع طائرات للإقلاع والهبوط في مسافة قصيرة وأربع طائرات للنقل الثقيل) و ٣٦ طائرة عمودية (طائرتان للنقل الثقيل ، وست طائرات متوسطة الحجم و ١٨ طائرة عمودية للاغراض العامة) ؛

(و) وحدة إشارة تضم ٥٨٢ فردا (من جميع الرتب) ؛

(ز) وحدة طبية تضم ٥٤١ فردا (من جميع الرتب) ؛

(ح) سرية شرطة عسكرية مركبة تضم ١٦٠ فردا (من جميع الرتب) ؛

(ط) كتيبة سوقيات تضم ٨٧٢ فردا (من جميع الرتب) ؛

(ي) عنصر بحري يضم ٣٧٦ فردا (جميع الرتب البحرية) لتشغيل ٦ قوارب دوريات بحرية ؛ و ٩ قوارب دوريات نهرية ، و ٣ قوارب إنزال بر مائية و ١٢ قاربا خاصا من طراز LFPB . وستقدم كمبوديا جميع القوارب ، باستثناء القوارب الخاصة الإثني عشر .

وتمثل الارقام المشار اليها المجموع الكلي لاحتياجات السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وتشمل الافراد الذين جرى وزعهم بالفعل أو يعتزم وزعهم للبعثة المتقدمة للامم المتحدة في كمبوديا وكذلك المعدات .

٨٦ - وعند وضع هذا التقدير للمواد المطلوبة ، أُخذت في الاعتبار الاحوال الجغرافية والاقتصادية الخاصة السائدة في كمبوديا . وتشمل هذه ، بصفة خاصة ، الطبيعة المتنوعة لتضاريس الارض والنبات ، والاحوال المناخية ، وطبيعة الحرب التي شُنت ، ووزع قوات الاطراف ، وقبل كل شيء تدهور الهيكل الاساسي أو عدم وجوده . وتؤثر جميع هذه العوامل منفردة أو مجتمعة على الموارد المطلوبة لتمكين العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا من الاضطلاع بفعالية بالمهام المسندة إليه بمقتضى الاتفاق . وسيكون للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، بعنصريها المدني والعسكري نظام دعم متكامل للسوقيات . وفي حين أن وحدة الإشارة والوحدة الطبية المشار إليهما أعلاه قد تكونان مناسبتين لدعم السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ككل ، فقد يلزم تعزيز فريق الدعم الجوي ، وعنصر السوقيات والعنصر الهندسي لدعم شتى العناصر المدنية .

٤ - مفهوم العمليات

٨٧ - يصف المرفق ٣ من الاتفاق ، بقدر من التفصيل ، طريقة عمل العنصر العسكري

للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا والإطار الزمني العام الذي ينبغي في حدوده إنجاز الجوانب الهامة من أعماله . وقد وُضع مفهوم عمليات العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا تحت المهام الرئيسية الاربع التي نوقشت في الفقرات ٥٧-٨٠ أعلاه . وتناقش أدناه الاعتبارات الإضافية التي تطبق على عمليات العنصر العسكري .

٨٨ - وذكر آنفا أن البعثة المتقدمة للامم المتحدة في كمبوديا ستنضم الى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا عند إنشائها . ويضطلع بعض ضباط الاركان العسكريين الموزعين في مقر البعثة المتقدمة للامم المتحدة في كمبوديا بتخطيط تفصيلي في الميدان بشأن وزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . ويعتزم وزع العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا تدريجيا (انظر المرفق ٢ لهذا التقرير) ، بدءا بالوزع المبكر للوحدات الهندسية ، الضرورية لمواصلة البرنامج المتعلق بالالغام والتوسع فيه ، وللاضطلاع بإصلاح الهيكل الاساسي الحيوي ، على أن يعقب ذلك وصول وحدات السوقيات لإنشاء قاعدة سوقيات قوية للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وستبلغ هذه العملية ذروتها بوزع جميع الافراد العسكريين الباقين تقريبا قبل أسبوع من بدء المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار . وسيجري وزع الجزء الاكبر من هؤلاء الموظفين على مناطق إعادة التجميع ومناطق الإيواء المؤقت المخصصة لقوات الاطراف . وفي نفس الوقت سيوزع أفراد عسكريون آخرون تابعون للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا على مواقع أخرى ، هي أساسا نقط الدخول والخروج ، وذلك من أجل :

(أ) التحقق من انسحاب جميع فئات القوات الاجنبية من كمبوديا ومن عدم عودتها اليها ؛

(ب) مراقبة وقف المساعدة العسكرية الخارجية عن الاطراف الكمبودية ؛

(ج) الاضطلاع بجميع المهام الاخرى المسندة اليهم بمقتضى الاتفاق .

وستبلغ قوة العنصر العسكري ذروتها قبل ممارسة إعادة التجميع والإلحاق بمواقع الإيواء المؤقت وستستمر لفترة لا تتجاوز ستة أشهر .

٨٩ - وعندما يبدأ تسريح القوات ، يمكن توقع حدوث تخفيض تدريجي في قوة الافراد العسكريين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، المشتركة في عملية إعادة

التجميع والإلحاق بالمعسكرات ، حيث يقل عدد المراقبين العسكريين الى حوالي ٣٣٠ فردا وعدد أفراد المشاة الى حوالي ١٠٠ ٥ فرد عقب إتمام عملية التسريح بوقت قصير . بيد أنه من المرجح ألا يتغير الى حد كبير حجم وحدة الإشارة ، وفريق الدعم الجوي ، والعنصر الهندسي ، ووحدة السوقيات والوحدة الطبية ، نظرا لاستمرار الطلب على خدماتها من عناصر أخرى في السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا خلال هذه الفترة . وقد يتيسر ، عقب يوم الانتخاب ، تخفيض حجم كل جزء من العنصر العسكري الى حد كبير . وسيسمح التوزيع التدريجي المناسب للمهام المقرر أداؤها بأقصى قدر من التوفير في هذا الجانب من العملية .

٥ - التنظيم والوزع المقترحان

٩٠ - كيما يضطلع العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بالمهام المسندة اليه بفعالية ، يتوخى القيام بالتنظيم والوزع التاليين : تُعيَّن قوة المقر في بنوم بنه . ولاغراض التنفيذ ، ستقسم كمبوديا الى تسعة قطاعات . وسيكون لكل قطاع نصيبه من أفراد المشاة والمراقبين العسكريين وسيدعم بوحدات فرعية مناسبة هندسية وجوية وطبية وللإشارة والسوقيات . وسيوزع في سبعة من هذه القطاعات كتيبة لكل قطاع . وسيلزم في قطاعين منها ، حيث سيجري وزع كتيبتين ، إنشاء مقر قطاعي مستقل . ويرد أدناه مخطط للوزع المقترح وموجز للمهام التي ينبغي أن يضطلع كل عنصر من القوة بأدائها .

(أ) المقر - سيحتاج الى ما مجموعه ٢٠٤ ضباط مستقدمين من الوحدات العسكرية التي أسهم بها في السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتكوين قوة المقر ومقرين قطاعيين . وستتألف قوة المقر من الفروع التقليدية لعسكريين من هيئة الاركان لازمين لمقر تنفيذي ؛

(ب) كتائب مشاة - إثنتا عشرة كتيبة مكتفية ذاتيا (كل منها مكون من ٨٥٠ فردا من جميع الرتب) قادرة عل إعالة نفسها لمدة ٦٠ يوما على الاقل دون حاجة الى إمدادات جديدة . ويتعين أن يتوفر لها خط أول وشان من الدعم المتكامل من جميع الجوانب . وستكون هذه الوحدات مسؤولة ، ضمن جملة أمور ، عما يلي :

'١' إنشاء ٩٥ منطقة لإعادة التجميع و ٥٢ موقعا للإيواء المؤقت في أنحاء البلد ؛

'٢' مرافقة حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ جندي من مناطق إعادة التجميع الى مواقع الإيواء المؤقت ؛

'٣' نزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ جندي (بما في ذلك المليشيا) ؛

'٤' اصطحاب حوالي ٠٠٠ ٩٣ سلاح وقدر كبير من الذخيرة الخاصة بالمليشيات من مقار المناطق الفرعية ومقار المناطق الى مرافق أكثر أمنا وتمركزا على صعيد المقاطعات ؛

'٥' الاحتفاظ بحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ قطعة سلاح وحوالي ٨٠ مليون طلقة ذخيرة من أنواع وعيارات مختلفة وقدر كبير من معدات الأطراف في حوالي ٥٣ موقعا في أنحاء البلد خلال فترة الانتقال ؛

'٦' مراقبة وقف المساعدة العسكرية الخارجية عن القوات الموزعة في مناطق الإيواء المؤقت ؛

'٧' توفير الحماية في مراكز استقبال اللاجئين والمشردين الكمبوديين ؛

'٨' الإشراف على إعادة تموين جميع قوات الأطراف أثناء عملية إعادة التجميع والإيواء المؤقت ؛

(ج) <u>المراقبون العسكريون</u> - سيتولى ما مجموعه ٤٨٥ مراقبا عسكريا المسؤولية ، ضمن جملة أمور ، عما يلي :

'١' التحقق ماديا من عدد القوات التي تسلم نفسها الى كل منطقة إيواء مؤقت والتحقق كذلك من جميع الأسلحة المسلمة في كل منطقة منها لضمان توافق هذين العددين مع البيانات التي قدمها الأطراف سابقا عن كل وحدة ؛

'٢' الإشراف على عملية التسريح ؛

'٣' إنشاء عدد من أفرقة التحقق ، تقوم ، عند ورود شكاوى من الأطراف أو من هذه الأفرقة ، بالتحقيق في مزاعم عدم الامتثال لأي حكم من الأحكام الواردة في المرفق ٣ من الاتفاق ؛

'٤' إنشاء مراكز تفتيش على طول الطرق وفي مواقع مختارة على طول الجانب الكمبودي من الحدود وفي المطارات والموانئ الموجودة داخل كمبوديا لمراقبة وقف المساعدة العسكرية الخارجية عن جميع الأطراف الكمبودية والتحقق من انسحاب جميع فئات القوات الأجنبية من كمبوديا وعدم عودتها اليها ؛

'٥' إنشاء مكتب اتصال في كل عاصمة من عواصم الدول المجاورة لكمبوديا ، وهي لاوس وتايلند وفييت نام (انظر الفقرة ٨ أعلاه) ؛

(د) وحدة الإشارة - ستوزع وحدة الإشارة التي يبلغ عددها الإجمالي ٥٨٣ فردا (من جميع الرتب) في جميع أنحاء منطقة البعثة . وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن إنشاء شبكة اتصالات للقوة ، بما في ذلك الاتصالات أرض - جو . وبالإضافة الى ذلك ، ستقدم الوحدة ، بالتنسيق مع موظفي الاتصالات المدنيين ، المساعدة في توفير الاتصالات للعناصر المدنية للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة لكمبوديا ؛

(هـ) الوحدة الهندسية - عنصر هندسي مكون من ٣٣٠ ٢ فردا (من جميع الرتب) سيكون مسؤولا ، ضمن جملة أمور ، عما يلي :

'١' الاستمرار والتوسع في البرنامج المتعلق بالالغام الذي وضعته بالفعل البعثة المستقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا ، أي :

أ - تنظيم برنامج تثقيفي جماهيري للتعرف على الذخائر المتفجرة واتقائها ؛

ب - تدريب المتطوعين الكمبوديين على التخلص من الذخائر الحربية غير المتفجرة ؛

ج - تقديم المساعدة في إزالة الالغام ؛

'٢' التخلص من الذخائر الحربية غير المتفجرة وتدمير مخابئ الاسلحة ؛

'٣' تقديم المساعدة الى كتائب المشاة في جميع المهام الهندسية التي تتجاوز قدرة مهندسي الوحدة الاساسية ؛ وستشمل هذه المهام ، للوحدة الاساسية ووحدة المهندسين تنقية المياه ، وإعداد الموقع من أجل إنشاء أماكن للإقامة وإصلاحها ، وإجراء صيانة بسيطة للدروب والطرق . وبالإضافة الى ذلك ، قد تخطر الوحدة الهندسية الى إصلاح وتحسين المطارات ، ومواقع هبوط الطائرات العمودية ، والموانئ ، وما الى ذلك ؛

(و) فريق الدعم الجوي - سيشغل ما مجموعة ٣٢٦ فردا (من جميع الرتب) ويضم ١٠ طائرات ثابتة الجناح و ٢٦ طائرة عمودية (انظر الفقرة ٨٦ أعلاه) . وسيكون فريق الدعم الجوي مسؤولا عن تقديم الدعم الى جميع عناصر السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وسيشمل هذا مهام الاستطلاع ، والدعم التقني للقوات ، ودعم السوقيات والدعم الجوي العام للعنصر المدني ؛

(ز) الوحدة البحرية - ومجموعها ٣٧٦ فردا (من جميع الرتب البحرية) ، ستكون مسؤولة عن :

'١' القيام بدوريات في المجاري المائية الساحلية والداخلية في كمبوديا لمراقبة وقف المساعدة العسكرية الخارجية عن جميع الاطراف الكمبودية ؛

'٢' القيام بجميع الواجبات المتصلة بإعادة تجميع القوات البحرية ، وإلحاقها بمواقع الإيواء المؤقت وتسريحها ؛

(ح) كتيبة السوقيات - ومجموعها ٨٧٣ فردا (من جميع الرتب) ستقدم دعم سوقيات الى العنصر العسكري وتساعد العنصر المدني حسب الاقتضاء ؛

(ط) الوحدة الطبية - ومجموعها ٥٤١ فردا (من جميع الرتب) ، ستقدم دعما طبيا الى جميع عناصر السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ؛

(ي) سرية الشرطة العسكرية - ستكون هذه الوحدة مركبة من عناصر مختلفة مجموعها ١٦٠ فردا (من جميع الرتب) مستقدمين من الدول الاعضاء المساهمة بوحدات مكونة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة لكمبوديا .

٦ - الجدول الزمني

٩١ - بغية التحقق من إمكانية الوفاء بجميع جوانب الولاية العسكرية في حينها ، ومع أخذ المسؤوليات الاخرى للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في الاعتبار ، يوصى بإنجاز الوزع الكامل للعنصر العسكري بحلول نهاية أيار/مايو ١٩٩٣ . وينبغي أن تتم عملية إعادة التجميع والإلحاق بمواقع الإيواء المؤقت وكذلك تسريح ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من القوات الملحقة بمواقع الإيواء المؤقت بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . ويرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة جدول زمني مقترح لوزع العنصر العسكري للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

دال - عنصر الإدارة المدنية

١ - المهام

٩٢ - تتضمن المادة ٦ من الاتفاق الاحكام العامة المنظمة لولاية السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في مجال الإدارة المدنية . وتنص تلك المادة على أن الهدف من الولاية هو "تهيئة بيئة سياسية محايدة تتيح إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة" . ويرد في الفرع باء من المرفق الاول من الاتفاق ، الإطار المحدد الذي تعمل السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في نطاقه لتنفيذ الولاية المنوطة بها في مجال الإدارة المدنية .

٩٣ - ووفقا للاتفاق فإن السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا تتعامل مع الوكالات والهيئات والمكاتب التابعة للهياكل القائمة حاليا في جميع أنحاء كمبوديا على ثلاثة مستويات . ومع ذلك ، ينبغي الإشارة إلى المصاعب التي تنشأ من اتباع نهج جامد نظرا لتزايد الصعوبات فيما يتعلق بتصنيف عمل إداري معين في نطاق مستوى معين من مستويات النشاط . والاحرى أن يكون الاعتبار الاشمل هو مستوى التعامل اللازم لضمان تحقيق أهداف المادة ٦ ، دون مساس بأحكام الاتفاق . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن تكون هناك مرونة في التطبيق ، على أن تحتفظ السلطة الانتقالية لنفسها بإمكانية اتخاذ قرار نهائي بشأن مستوى التعامل ، وذلك بالتشاور مع المجلس الوطني الاعلى ، عندما تقتضي الظروف ذلك . ويفترض ، لهذه الاغراض ، أن جميع المهام الإدارية لكمبوديا ستتم داخل البلد خلال فترة وجود السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وإذا تبين أن هذا يختلف عما يحدث في الواقع ، فسوف يتعين على السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ الولاية المنوطة بها .

٩٤ - وأول مستويات التعامل هو "السيطرة المباشرة" المنصوص عليها في الفقرة ١ ، الفرع باء ، من المرفق الأول لهذا التقرير ، والتي تمارس "عند اللزوم لكفالة الحياد التام" . وقد حددت خمسة مجالات تخضع للتفتيش هي الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون المالية والأمن العام والإعلام . وتضطلع الامم المتحدة بمفردها بمسؤولية تحديد ماهية الامور الضرورية في هذه المجالات ، سواء بالنسبة لتحديد الوكالات والهيئات والمكاتب أو لتنفيذ ولايتها . وفي هذا الصدد ، ستُجرى عملية تحليل للمهام بغرض تعيين الهياكل الإدارية المعنية القائمة حاليا ، غير أنه يتبين أحيانا عند تطبيق نهج تحليل المهام أن هناك تداخلا بين المجالات الخمسة المبينة في الاتفاق . ولهذا ينبغي أن تكون هناك مرونة .

٩٥ - أما فيما يتعلق بالتنفيذ ، فسوف تعتمد السلطة الانتقالية على مدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية في مجال الإدارة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسلوك الاخلاقي ، وتدابير مكافحة الفساد وتدابير كفالة عدم التمييز ، وغير ذلك من المبادئ المتعلقة بالمساءلة . وسيتم ، عند الاقتضاء ، إصدار إرشادات ومبادئ توجيهية محددة تتعلق بالنظام . وبالإضافة إلى ذلك ، خولت السلطة الانتقالية الحق في أن تصدر ، عند الاقتضاء ، توجيهات ملزمة لأغراض محددة .

٩٦ - وفي مجال العلاقات الخارجية ، يتصل الشاغلان الرئيسيان ، بإصدار الجوازات والتأشيرات واستلام المساعدات الخارجية وتوزيعها والجوانب المهمة الاخرى المتصلة بالسياسة الخارجية . وفيما يختص بالشاغل الاول ، فإن كل حزب من الاحزاب الكمبودية قام ، أو يقوم ، بإصدار وثائق سفر و/أو تأشيرات كمبودية . وبالإضافة إلى ذلك ، أعلن المجلس الوطني الاعلى أنه سيقوم بعمل مماثل . وسيلزم وجود موظفي الاتصال التابعين للسلطة الانتقالية في المواقع التي تتخذ فيها قرارات بشأن إصدار جوازات السفر والتأشيرات والاعتراف بهما ، وذلك ضمانا لوجود الصياغة والتطبيق السليمين (اللذين لا ينطويان على تمييز) للسياسات والإجراءات . وفيما يتعلق بالشاغل الثاني ، سوف تنفذ ، ولاية السلطة الانتقالية في مجال الشؤون الخارجية بالتعاون الوثيق مع موظفي الاتصال التابعين للسلطة الانتقالية الذين يمارسون السيطرة المباشرة في المجال المالي . وفيما يتعلق بالشاغل الثالث ، ستضطلع السلطة الانتقالية بالتفتيش العام للتأكد من عدم المساس بأهداف ومقاصد الاتفاق لدى تنفيذ الهياكل السياسية القائمة للسياسة الخارجية وسوف تعتمد بدرجة كبيرة في هذا الشأن على آليتها المختصة بالشكاوى والتحقيق .

٩٧ - وفي مجالات الدفاع الوطني ، فإن دور السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في إطار ولايتها المتعلقة بالإدارة المدنية سوف ينفذ بالتعاون الوثيق مع عمل العنصر العسكري . غير أن ولاية السلطة الانتقالية في إطار الفرع باء من المرفق الاول من هذا التقرير ، تتطلب منها ممارسة التفتيش على الهياكل العسكرية للاحزاب الكمبودية من وجهة نظر إدارية . وفي هذا الصدد ، ستكون وظائف السلطة الانتقالية في المجال المالي ومجال الشؤون الخارجية مطلوبة في المجال الاول بالنسبة للنفقات العسكرية ، وفي المجال الثاني في ضوء الاتفاق المتعلق بسيادة كمبوديا واستقلالها وسلامة وحرمة أراضيها وحيادها ووحدتها الوطنية(٣) .

٩٨ - وفي المجال المالي ، فإن السياسة الضريبية وتخصيص الاموال واستخدامها لهما مدلولات سياسية مهمة ، حيث أن أي تغييرات سياسية كبيرة أو انحرافات في تطبيقهما ستؤثر بصورة سلبية على العملية الانتخابية . ويبين التحليل الوظيفي أن هناك حاجة إلى أن هناك حاجة إلى السيطرة على التخطيط ، بما في ذلك تخصيص الموارد والميزنة . ولعملية الميزنة بُعد سياسي مهم ، لان الميزانية هي الاداة التي يتم بواسطتها تمويل مختلف الوظائف الإدارية . ولهذا فإن صياغة أولويات الميزانية تستلزم اتخاذ قرارات قد تؤثر بصورة مباشرة على العملية الانتخابية . وبالمثل ، فإن نظم المحاسبة على النفقات ينبغي أن تعكس الارتباط بالاولويات التي تم تحديدها .

٩٩ - كما تشمل المجالات المالية التي يلزم إخضاعها للتفتيش عمليات المصارف والجمارك والإفراج عن الاموال والسلع واستخدامها ، والضرائب والمشاريع العامة والسياسات المتعلقة بالاجور والرواتب ، والتي يمكن أن يؤدي التلاعب بأي منها إلى الإخلال بالحياد المطلق . وسيتم توفير مبادئ توجيهية مالية لتسيير العمل على جميع المستويات . وسيكون وجود موظفي الاتصال الماليين التابعين للسلطة الانتقالية لازما على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات . وبالإضافة إلى ذلك ، وكما هو الحال بالنسبة لمجالات التفتيش الاخرى ، سيُعتمد على آلية الشكاوى والتحقيق للكشف عن الانتهاكات التي ترتكب عند المستويات الادنى .

١٠٠ - وفي مجال الامن العام ، لا تقتصر أهمية المحافظة على القانون والنظام على خلق بيئة سياسية محايدة تتيح لجميع الكمبوديين ممارسة حقوقهم السياسية بالمشاركة في العملية الانتخابية ، ولكنها مهمة أيضا لاضطلاع السلطة الانتقالية بالتنفيذ الفعال لجميع جوانب الولاية المنوطة بها . وبعبارة أخرى ، فإن كفالة نجاح الترتيبات الانتقالية يستوجب على السلطة الانتقالية أن تعمل كشريك يتعاون تعاونا وثيقا مع جميع الهياكل الإدارية المسؤولة عن الامن العام .

١٠١ - وبالإضافة إلى الانشطة التي تقوم بها عناصر الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية ، بالمقارنة بما تقوم به قوات الشرطة المحلية على جميع المستويات ، سيلزم وجود موظفي اتصال إداريين تابعين للسلطة الانتقالية في الوكالات والهيئات والمكاتب التي تعمل في مجال الامن العام على أعلى المستويات . وحيث أن قوات الشرطة الكمبودية مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام ، فإن وظائف السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا سوف تشمل التاكد من أن سياسة الامن العام تصاغ بطريقة متسقة مع أهداف وأغراض الاتفاق وتلبي احتياجاته . وبالمثل ، فإنه يتعين على موظفي السلطة الانتقالية أن يتابعوا عن كثب تنفيذ السياسة العامة والعمليات الإدارية والتنسيقية .

١٠٢ - ورغم الاهمية الكبيرة للمحافظة الفعالة على القانون والنظام ، وفقا لتعريفهما الضيق الحدود ، فإنه يجب اتباع وجهة نظر أعم فيما يتعلق بالمهام التي يُضطلع بها في مجال الامن العام من أجل توفير الحماية للحريات الاساسية الاخرى . وتبين القراءة الفاحصة والموحدة للاتفاق أن التفتيش الذي تضطلع به السلطة الانتقالية ينبغي أن يشمل المهام التي تكفل التمتع بحقوق الانسان والانتصاف الفعال في حالة وقوع الظلم . ويرد تعزيز لهذا الجانب من جوانب ولاية السلطة الانتقالية في الفقرة ٥ (ب) من الفرع باء ، في المرفق الاول للاتفاق التي تنص على إشراف السلطة الانتقالية على جميع عمليات إنفاذ القانون والعمليات القضائية . ويتطلب ذلك توفير مدونات لقواعد السلوك وإرشادات وتدريب فضلا عن وجود آلية اتصال تابعة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

١٠٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التطبيق السليم والفعال للقانون يتطلب أصلا وجود القانون والإلمام به . ومن ثم ، وكخطوة عاجلة ، ينبغي للسلطة الانتقالية مراجعة القوانين من أجل أن تحدد ، أولا ، القوانين السارية ، وتتبين ، ثانيا ، أنها متسقة في جميع الحالات ، ليس مع نص الاتفاق فحسب ولكن أيضا مع أهدافه ومقاصده . وتتمشى هذه العملية من الفقرة ٣ (ب) من الفرع دال في المرفق الاول للاتفاق التي تدعو إلى استعراض القانون الكمبودي .

١٠٤ - وفيما يتعلق بمجال الاعلام ، هناك ارتباط وثيق جدا بين مسؤوليات السلطة الانتقالية المتعلقة بالسيطرة المباشرة وأنشطتها في مجال نشر المعلومات ، والتثقيف المدني والانتخابات . وسيشمل جانب السيطرة المباشرة رصد القطاع الإعلامي وكفالة الوصول العادل إليه . وستشمل الجوانب الاخرى استخدام القطاع الإعلامي واستكمال

القنوات الإعلامية القائمة إذا اقتضى الامر . وستشمل مهمتا الإشراف والرصد استعراض المواد المطبوعة والمذاعة (في الإذاعة والتلفزيون) وتدقيق البيانات العامة ، والتأكد بصورة عامة من أن ما تقوم به الاحزاب من دعايات ونشر للمعلومات تتسق مع ما جاء في الاتفاق ومع مدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (بما في ذلك مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالانتخابات) . ومن المقرر أن يكون هناك موظفو اتصال تابعين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا موجودين في جميع الهياكل الإعلامية ، على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات وعند المستويات الادنى .

١٠٥ - ومن الضروري أن تراقب السلطة الانتقالية نبض قطاع الإعلام الكمبودي ، وهي مهمة معقدة بدرجة كبيرة نظرا لوجود مشاغل تتعلق باللغة ولقلة المرافق والهياكل الداعمة في البلد . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن التفتيش الذي تضطلع به السلطة الانتقالية يجب أن يشمل جميع مصادر الإعلام ، لان من غير الممكن وضع حدود إقليمية على تدفق المعلومات . ونظرا للاهمية الكبيرة للإعلام في المحافظة على القانون والنظام ، وحماية حقوق الانسان ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، فإنه يجب إعطاء أولوية عليا لاحتياجات السلطة الانتقالية في هذا المجال .

١٠٦ - أما المجالات التي لم تحدد في المادة ٦ من الاتفاق ، المرفق الاول ، الفرع باء ، الفقرتان ٢ و ٣ ، فتجري السلطة الانتقالية مشاورات بشأنها مع المجلس الوطني الاعلى بغرض تحديد الهياكل الإدارية التي يمكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات والتي سيجرى التفتيش عليها بدرجة أقل . فمثلا ، يمكن أن تندرج قطاعات التعليم والاتصالات والصحة في هذه الفئة . ويلاحظ ، في بعض الحالات ، أن موظفي الاتصال أو إعادة التأهيل التابعين للسلطة الانتقالية ربما يكونون مشاركين بالفعل في هذه القطاعات ، وفي مثل هذه الحالات ، سيطلب إليهم أيضا أن يشاركوا في التفتيش في إطار الولاية المتعلقة بالإدارة المدنية .

١٠٧ - ورغم أنه يمكن تبرير وجود عنصر اتصال تابع للسلطة الانتقالية في بعض المجالات ريثما تظهر نتيجة المشاورات مع المجلس الوطني الاعلى ، فسوف يتم الاعتماد ، استخدام مدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية ، وعلى الشكاوى وآليات تحقيق المشار إليهما في المرفق الاول للاتفاق ، الفرع باء ، الفقرة ٦ . وفيما يتعلق بمدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية ، سيشمل التدريب الموظفين الاداريين الكمبوديين من أجل كفالة فهم هذه الصكوك والالتزام بها ، وحتى يمكن تقليل الحاجة إلى تدخل السلطة الانتقالية على المدى البعيد .

١٠٨ - وفيما يتصل بآلية الشكاوى ، يسمح الاتفاق للسلطة الانتقالية باتخاذ إجراء تصحيحي عند الاقتضاء . وينبغي أن تبدأ الإجراءات المتعلقة بالشكاوى والتحقيق عند المستوى (الميداني) المناسب المتصل بالمجال الإداري المعني ، بأن يقوم موظفو الاتصال المختصون التابعون للسلطة الانتقالية بمحاولة لحل المشكلة . وإذا لم يمكن ذلك لأي سبب من الأسباب ، يتولى موظفو الشكاوى في مقر السلطة الانتقالية النظر في الأمر . كما يعهد إلى موظفي الشكاوى هؤلاء برصد تقدم جميع الشكاوى وكيفية البت فيها ، لتوفير فرصة للتقييم المستمر للمناخ السياسي وللكشف عما قد يظهر من أنماط الانتهاكات .

٢ - الهيكل

١٠٩ - يقوم الممثل الشخصي للأمين العام بتحديد الاتجاه العام لولاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا وبتنفيذ تلك الولاية . وستنشأ مكاتب تتعامل مع كل مجال من المجالات الخمسة المحددة التي تخضع للسيطرة المباشرة ، ومكتب للمجالات الأخرى التي قد تحتاج إلى درجة تفتيش أقل ، ومكتب للتدريب ، ومكتب للشكاوى والتحقيق . ونظرا للترابط الوثيق بين بعض المسؤوليات المتعلقة بالإدارة المدنية والأنشطة الأخرى التي ستضطلع بها السلطة الانتقالية وعلى وجه التحديد الأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان والشرطة المدنية ، والعناصر الانتخابية وإعادة التأهيل ، وكذا الأنشطة الأخرى التي ستضطلع بها السلطة الانتقالية في مجال الإعلام ، فإنه يتطلب درجة عالية من التعاون والتنسيق فيما بين الموظفين التنفيذيين التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

١١٠ - وسوف يتم إنشاء واحد وعشرين من المكاتب الإقليمية على مستوى المقاطعات ومراكز البلديات ، بصورة موازية للهياكل القائمة حاليا في البلد . وسيعهد إلى مابين خمسة وسبعة موظفين دوليين في كل مكتب من المكاتب الإقليمية ، بواجبات تقع في نطاق الولاية المتعلقة بالمسؤولية المدنية ، بالإضافة إلى الواجبات الأخرى ذات الصلة ، حسب الاقتضاء . فمثلا ، قد يعهد إلى الموظف الذي يتولى عملية الإشراف أو السيطرة على الإعلام بمسؤوليات تتصل بنشر المعلومات المتعلقة بالسلطة الانتقالية وبحقوق الانسان .

١١١ - ومن المقرر أن يكون هناك أيضا مائتان من المكاتب دون الإقليمية ، تقع أساسا في الاقاليم ، وتعمل بصفة أساسية في مجالات الامن العام (الشرطة المدنية) ، والإعلام ، ومع ذلك فربما يستدعي الامر إسناد مهام أخرى لهذه المكاتب في حالات معينة . أما فيما يختص بالمجالات الاخرى ، غير مجال الامن العام ، فسوف تعتمد المكاتب دون الإقليمية بصفة أساسية ، وليس بصفة تامة ، على موظفين يتم تعيينهم محليا .

هاء - عنصر الشرطة

١ - اعتبارات النظام العام

١١٢ - تنص الفقرة ٥ (أ) ، الفرع باء ، من المرفق الاول للاتفاق ، على أن يحدد الممثل الخاص للامين العام ، بعد التشاور مع الاطراف الكمبودية ، حجم الشرطة المدنية اللازمة للقيام بإنفاذ القانون في كمبوديا . وتظل مسؤولية إدارة قوات الشرطة موكولة إلى الاطراف الكمبودية . على أن الفقرة ٥ (ب) تنص على أن تعمل الشرطة المدنية تحت إشراف أو سيطرة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، وذلك لكفالة حفظ القانون والنظام بفعالية ونزاهة وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الانسان والحريات الاساسية .

١١٣ - ويتوقف عدد قوات الشرطة المدنية ، ووزعها في خاتمة المطاف والحد اللازم للإشراف والسيطرة عليها ، على حالة القانون والنظام المحتملة التي ستوجد خلال فترة الانتقال . وفي هذا الصدد ، هناك عدد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار . وتفيد التقارير بانعدام الرقابة على الاسلحة ، ويبدو أن هناك عددا كبيرا من الاسلحة في أيد "غير رسمية" في شتى أنحاء البلد . وعلاوة على ذلك سيؤدي تسريح القوات المسلحة إلى إطلاق عدد كبير من الاشخاص ممن تقتصر مهاراتهم على تداول الاسلحة إلى تخفيف المخاطر بالنسبة للمجتمع ، ولو أن من المحتمل أن تؤدي برامج إعادة التدريب المهني الموصى بها وفقا للفقرة ٣ من المادة الخامسة من المرفق الثاني من الاتفاق . وقد تسفر جميع هذه العوامل عن تدهور حالة القانون والنظام مع ازدياد أعمال قطع الطريق والسلب والسرقة . والجدير بالملاحظة في هذا السياق ، أن العمليات الانتخابية مسببة للعداوة من حيث طبيعتها أساسا ، مما قد يُجهد الجهاز الحالي للنظام العام .

١١٤ - ويشير التقييم الاولى لقوات الشرطة المدنية إلى أن هناك ما مجموعه أكثر من ٤٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة التابعين للحزب الشعبي الكمبودي . وتشمل قوة الشرطة التابعة لهذا الحزب شرطة الحدود ، وشرطة المرور ، والشرطة البحرية والشرطة النهرية ، وشرطة الجمارك ، وحراس الامن ، وقوات شرطة متخصصة أخرى . ولا يميّز الحزب الشعبي الكمبودي بين الموظفين الاداريين الذين يؤدون واجبات في وكالات الامن العام وبين رجال الدورية المكلفين بحفظ القانون والنظام في الميدان ، وجميعهم يندرجون ضمن قوات الشرطة المبلغ عنها . إلا أن الفئة الاولى ستخضع للسيطرة المباشرة لموظفي اتصال الامن العام التابعين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بموجب ولاية الإدارة المدنية ، مع خضوع الآخرين لإشراف أو سيطرة مراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

١١٥ - ويبلغ عدد قوات الشرطة التابعة للحزب الشعبي الكمبودي على مستوى المقاطعات وما دونها ما مجموعه زهاء ٤٠ ٠٠٠ رجل ، وثلثهم تقريبا موجود في المقاطعات ، ويوجد حوالي الثلثين على مستويات المناطق والمجتمعات المحلية . ويحتفظ الحزب الشعبي الكمبودي بـ ١٤٧ "مركزا من مراكز الشرطة الإدارية" ، ودائرة اختصاص كل منها عادة مجتمع محلي أو مجموعة من القرى . وبالإضافة إلى ذلك ، يحتفظ الحزب الشعبي الكمبودي بـ ٨٤ مركزا من مراكز الحدود ، منها ٨٣ مركزا على طول الحدود الفييتنامية وواحد على طول الحدود مع تايلند .

١١٦ - وتفيد التقارير بتسريح القوات "ألف - ٣" التابعة للحزب الشعبي الكمبودي وضمها إلى مراكز الشرطة المدنية . على أنه فيما يبدو ، يمكن إعادة تشكيل هذه القوات بمجرد تلقي إخطار مربع . ولذا فمن الضروري إجراء رصد مستمر لهيكل قوات الامن الداخلي .

١١٧ - وتفيد التقارير بأن حجم قوة الشرطة المدنية التابعة لحزب كمبوتشيا الديمقراطية يربو على ٩ ٠٠٠ رجل ، يبدو أن معظمهم في الميدان ، ويتراوح قوام الوحدات ما بين ١٢ و ٦٠ رجلا حسب حجم القرية . وتسيطر أيضا قوة الشرطة التابعة لحزب كمبوتشيا الديمقراطية على أربع نقاط على طول الحدود مع تايلند . ولا يمكن التمييز بين قوة الشرطة التابعة لحزب كمبوتشيا الديمقراطية والقوات العسكرية إلا بجهد .

١١٨ - ومع أنه لا يوجد هيكل رسمي للشرطة المدنية الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والسلمية والتعاونية ، إلا أنه يبدو أن هناك قوة صغيرة قوامها حوالي ١٥٠ من الشرطة العسكرية في المناطق التي يسيطر عليها هذا الطرف . وبصورة مماثلة ، فمع أنه لا يوجد هيكل رسمي للشرطة المدنية لقوات التحرير الوطني الشعبي التابعة للخمير ، يبدو أن هناك قوة صغيرة قوامها حوالي ٤٠٠ من الشرطة العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها تلك القوات .

١١٩ - ويحدد قوام قوة الشرطة المدنية التي يجوز لكل طرف الإبقاء عليها أثناء فترة الانتقال مع الوضع في الاعتبار الحالة المحتملة للقانون والنظام ، ومتطلبات الأمن المحلي أثناء الانتخابات ، وعدم استصواب التسريح المفرط لقوات الشرطة الحالية ، وقدرة مراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على الإشراف على قوة كبيرة منتشرة في شتى أنحاء البلد ، والسيطرة عليها . واستئناسا بالتقديرات التقريبية جدا للسكان ، يمكن تحديد نسبة معقولة من الشرطة الكمبودية المسؤولة عن حفظ القانون والنظام لكل شخص . فتوجد في كمبوديا ظروف خاصة مثل انعدام الطرق ومرافق الاتصالات ، فضلا عن ضرورة حفظ القانون والنظام بصورة فعالة طوال فترة الانتقال .

١٢٠ - واستنادا إلى المقارنة ، ورهنا بإجراء مزيد من التحقق ، يقدّر أن يكون قوام الشرطة المدنية في المنطقة التابعة للجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والتعاونية بحوالي ٧٠٠ ١ رجل وفي المنطقة الخاضعة لقوات التحرير الوطني الشعبي التابعة للخمير بحوالي ٠٠٠ ١ رجل . وتبدو قوة الشرطة التابعة لحزب كمبوديا الديمقراطية وتربو على ٠٠٠ ٩ رجل ، كبيرة بالمقارنة مع ذلك . ورهنا بمزيد من التحقق قد يبدو أنه تكفي قوة قوامها ٠٠٠ ٥ رجل . ولن يجري مزيد من الدراسة لهذه المستويات إلا بعد التحري عن الحالة على الطبيعة ، بما في ذلك الموقع وإمكانية الوصول إلى القرى ، وكثافة السكان وتوزيعهم ، والمواقع المناسبة لموظفي الإشراف ، وتقييم حالة القانون والنظام .

١٢١ - وسيتعين على كل من الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والتعاونية ، وقوات التحرير الوطني الشعبي التابعة للخمير ، تشكيل قوات الشرطة ، بينما يتعين إعادة تنظيم قوة حزب كمبوديا الديمقراطية بوصفها قوة شرطة مدنية . ويمكن أن يرتبط موظفو الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا والذين تم وزعهم في المناطق التي تسيطر عليها تلك الأطراف ،

بهذه العملية بصورة نشطة . ويمكن إعداد مبادئ توجيهية للتعيين وإعادة التنظيم والتدريب ، بالتشاور مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، على أنه يتعين على الأطراف نفسها أن تتكبد تكاليف التعيين .

١٢٢ - إن العدد الإجمالي لرجال الشرطة المدنية الكمبودية الذين ينتظر أن يكون مراقبو الشرطة المدنية التابعون للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا مسؤولين عن الإشراف عليهم يبلغ نحو ٥٠ ٠٠٠ ، رهنا بمزيد من التحقق . ويقدر العدد الإجمالي لنقاط أو مراكز الشرطة في الميدان بنحو ١ ٥٠٠ . وينبغي النظر في تنظيم دوريات لمراقبة المجاري المائية والساحل . وينبغي النظر في تدعيم الشرطة الساحلية المحلية بمزيد من التفصيل ، مع مراعاة متطلبات المراقبة الجمركية على طول الساحل .

١٢٣ - وعند نشر موظفين أقدم للشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ستجرى دراسة أكثر تفصيلا ، تتضمن مزيدا من التحري عن الهياكل الموجودة ، وقوامها ، وأسلحتها ومعداتها ، وعن وزع قوات الشرطة المدنية التابعة لجميع الأطراف . ويوصى بإجراء هذه الدراسة لضمان تلبية متطلبات حفظ القانون والنظام والإشراف عليهما ، بصورة مناسبة وفعالة أثناء فترة الانتقال .

٢ - المهام

١٢٤ - ترد المهمة الرئيسية لمراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في الفقرة ٥ (ب) من الجزء باء ، من المرفق الأول للاتفاق ، وهي الإشراف أو الرقابة على قوات الشرطة المدنية المحلية ، وذلك لكفالة حفظ القانون والنظام بفعالية ونزاهة وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الانسان والحريات الاساسية . وللقيام بذلك بصورة فعالة ، يجب وزع مراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، في الميدان حتى مستوى المناطق . ويلزم أن تتوفر لهم القدرة على الحركة ليتسنى لهم تغطية مستوى المناطق الفرعية . وستركز أنشطتهم على أنشطة الشرطة المدنية المحلية التي تؤدي عملها خارج مراكز أو مخافر الشرطة الموجودة أو التي تم انشاؤها .

١٢٥ - وسنبغي لمراقبي الشرطة المدنية على صعيدي المقاطعة والمنطقة ، التجول في مناطق اختصاصهم بصورة مستمرة لكفالة أداء الشرطة المحلية لمهامها على الوجه المطلوب . وسيعزز هذا أيضا ثقة الجمهور كما سيساعد على تعزيز المناخ المؤدي إلى

حرية ونزاهة الانتخابات . كما سيكون هذا التجول طريقة فعالة لجمع المعلومات عن الحالة على مستوى المجتمع المحلي ومستوى القرية . وفي هذا الصدد سيكون من المفيد إقامة اتصالات بصورة متواترة مع زعماء القرى حيث تفيد التقارير بأنهم المنفذون الرئيسيون لحفظ القانون والنظام على مستوى القرية في الوقت الراهن .

١٢٦ - ولمساعدة مراقبي السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا على الاضطلاع بمهامهم ، ستستخدم كلما اقتضى الامر مدونات سلوك وغيرها من المبادئ التوجيهية التشغيلية ، التي أعدتها الامم المتحدة . ونظرا لان المهام التي طلب إلى موظفي الشرطة المحلية القيام بها من قبل كانت ذات طابع سياسي ، الامر الذي لن يكون مناسبا أثناء فترة الانتقال ، فإنه ينبغي تنظيم دورات توجيهية وتدريبية لجميع مستويات التسلسل الوظيفي للشرطة الحالية ، لضمان فهم دور السلطة الانتقالية للامم المتحدة لكمبوديا وتقدير المهام التي سيطلب إلى الشرطة المحلية القيام بها . وسيكون ضروريا بصفة خاصة تعريف أفراد الشرطة المحلية بمفاهيم حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وبأحكام مدونات للسلوك محددة وبكيفية مراعاتها وتنفيذها .

١٢٧ - ورغم أن المهمة الرئيسية لمراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، ستتمثل في السيطرة والإشراف على قوات الشرطة الكمبودية ، فسيلزم أيضا اضطلاعهم بمسؤوليات أخرى تتعلق بالانتخابات ومتطلبات الامن في إطار السلطة الانتقالية ذاتها للامم المتحدة في كمبوديا . وقد يتطلب أداء بعض المهام الامنية وجود شرطة مدنية متفرغة تابعة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، أو قد يطلب إلى مراقبي الشرطة المدنية القيام بدور مزدوج عند أدائهم لمهامهم ، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية .

٣ - الهيكل

١٢٨ - يمكن أن يتضمن هيكل عنصر الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، وحدة للسياسة العامة والتنظيم في المقر ، و ٢١ وحدة على مستوى المقاطعات ، و ٢٠٠ وحدة على مستوى المناطق . وسيكون هناك ما مجموعه ٣ ٦٠٠ فردا من الشرطة المدنية تابعين للسلطة الانتقالية .

١٢٩ - ويمكن أن يتضمن هذا التكوين على مستوى المقر ، وحدة رصد لإجراء الاستفسارات عند الاقتضاء ، ولإجراء الاتصال الطارئ مع الوحدات الميدانية التابعة للسلطة

الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، وللقيام بالواجبات المشابهة التي قد تُناط بها . وسيعتمد اتخاذ قرارات محددة تتعلق بالوزع خارج المقر وخاصة على مستوى المقاطعات الفرعية ، على التقدير الميداني لاحتياجات النظام العام . وقد لا تنحصر الاعتبارات في هذا الصدد في قدرة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية ، وإنما أيضا على عوامل تتصل بغرس الثقة في أذهان الجمهور . على أنه قد تعطى أولوية عند وزع القوات للمناطق التي أعيد فيها توطين اللاجئين والمشردين الكمبوديين .

١٣٠ - وقد يُطلب إلى أفراد الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على مستوى المقاطعة القيام بتوجيه ، والإشراف على ، مراقبي السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على مستوى المناطق وما دونها ، والقيام بالرقابة والإشراف على الشرطة المدنية المحلية على مستوى المقاطعات ، والاستجابة للحالات الطارئة . وستكون المراقبة المستمرة والإبلاغ عن حالة القانون والنظام من المسؤوليات على مستوى المقاطعة .

١٣١ - وسيُطلب إلى مراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا القيام بالإشراف على أنشطة الشرطة المدنية المحلية في الميدان وتنسيق هذه الانشطة . وستضم الوحدات التي عددها ٣٠٠ وحدة على مستوى المناطق والتابعة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا أفرقة متحركة . وستشمل مهام الأفرقة المتحركة التجول في المناطق بصفة منتظمة ، وزيارة مراكز ومخافر الشرطة المحلية بصورة دورية ، بغرض كفالة حفظ القانون والنظام بنزاهة وفعالية . ولضمان الإشراف الكافي ، ينبغي أن تخصص الأفرقة بنسبة فريق واحد مكون من ٣ من موظفي الشرطة التابعة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، لكل مركز أو مخفر شرطة . واستنادا لتقدير يبلغ ١ ٥٠٠ مركز أو مخفر للشرطة ، سيلزم ما مجموعه ٣ ٠٠٠ من مراقبي الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، في الميدان . ويكفل هذا أن تكون النسبة التقديرية مراقب شرطة واحد تابع للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في الميدان ، لكل ١٥ من رجال الشرطة المدنية المحلية تقريبا ، أو مراقب شرطة واحد تابع للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لكل ٠٠٠ ٣ كمبودي تقريبا .

واو ـ عنصر العودة إلى الوطن

١٣٢ - تنص المادة ٣٠ من الاتفاق على أن يكون لجميع اللاجئين والمشردين الكمبوديين الحق في العودة إلى كمبوديا وفي العيش في سلامة وأمن وكرامة ، في منجى من التخويف أو القسر بجميع أنواعهما ، وأن يتم تيسير إعادتهم إلى وطنهم في سلامة وكرامة ، تحت السلطة الشاملة للممثل الخاص للأمين العام ، وكجزء لا يتجزأ من السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . ويلاحظ في المرفق ٤ من الاتفاق أن عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين ستستتبع جهدا مشتركا بين الوكالات . وتؤكد الفقرة ٩ من ذلك المرفق أن الأمين العام قد عهد إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بدور القيادة في هذا الصدد .

١٣٣ - ويقدم المرفق الرابع من الاتفاق اطارا تجري في داخله عمليتا الاعادة الى الوطن واعادة التوطين . وهو ينص ، بصفة محددة ، على وجوب عودة الكمبوديين طواعية الى وطنهم ، وعلى السماح لهم بالعودة الى المكان الذي يختارونه ، وعلى وجوب احترام ما لهم من حقوق الانسان والحريات الاساسية احتراما كاملا . والوفاء بهذه الشروط له آثار هامة على برامج السلطة الانتقالية في ميدان الاعلام .

١٣٤ - وقد جاء في الفقرة ١٢ من المرفق الرابع أنه لابد ، عند كفالة تحقيق الظروف الآمنة اللازمة لانتقال اللاجئين والمشردين ، من تعيين نقاط عبور الحدود والطرق المناسبة مع تطهيرها من الالغام ومصادر الخطر الاخرى .

١٣٥ - واستنادا الى المبادئ التوجيهية الواردة في هذا المرفق ، وقّع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم مع حكومة تايلند الملكية والمجلس الوطني الاعلى في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وتحدد مذكرة التفاهم طرائق التعاون بشأن جميع الجوانب الداخلة في عملية الاعادة الى الوطن .

١٣٦ - وقد قرر مكتب المفوض السامي أن هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ شخص يحتمل عودتهم الى البلد ، أكثر من ٩٠ في المائة منهم دون سن الخامسة والاربعين ، ونصفهم تقريبا دون سن الخامسة عشر . وينقسم ذلك الجمع بين ذكور وإناث بنسبتين متساويتين تقريبا ، بينما تتألف الوحدة الاسرية ، في المتوسط ، من ٤,٤ أشخاص . ونسبة الامية مرتفعة ، وغالبية الاشخاص المحتمل عودتهم كانوا مزارعين في الاصل ، و ٦٠ في المائة منهم أتوا من المقاطعات الكمبودية الواقعة على طول الحدود مع تايلند . وقد عاش أكثر من ثلثي

أفراد ذلك الجمع في المخيمات على طول الحدود التايلندية لما يربو على ١٠ سنوات . ويتوقع أن يختار نحو ٩٠ في المائة من مجمل هذا الجمع السكاني العودة الى كمبوديا تحت رعاية الامم المتحدة ، وأن يعود الباقون بوحي الساعة .

١٣٧ - وقد حُددت الاهداف التالية لاعادة اللاجئين والمشردين من المخيمات القائمة على طول الحدود التايلندية الى وطنهم واعادة توطينهم :

(أ) اعادة اللاجئين والمشردين الى وطنهم بصورة منظمة خلال ٩ أشهر ؛

(ب) تعيين وتوفير الاراضي اللازمة للزراعة والتوطين ، والمساعدات اللازمة للاستقرار ، والاغذية اللازمة لمدة سنة في المتوسط لعائدين يصل عددهم الى ٠٠٠ ٣٦٠ شخص . وحسب الخبرة المستفادة ، يمكن تمديد هذه الفترة الى ١٨ شهرا ، لاسيما بإدخال مشاريع توفير الاغذية مقابل العمل ؛

(ج) توفير مساعدات الاستقرار والاغذية لفترة تصل الى ١٢ شهرا لما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠ عائد "تلقائيا" ؛

(د) توفير قدر محدود من مساعدات اعادة الادماج لعدد يصل الى ٠٠٠ ٣٦٠ عائد وتطوير الخدمات في مناطق احتشاد العائدين ، عن طريق المشروعات السريعة الاثر . وقد ارتأى برنامج الامم المتحدة الإنمائي إدخال تحسينات على الهياكل الاساسية خارج اطار الميزانية المخصصة للإعادة الى الوطن .

١٣٨ - ويتوقف الوفاء بالاهداف المحددة في الفقرة ١٣٧ على التمويل الكافي وحل المشكلات الناشئة عن وجود الالغام . ولتحقيق هذه الاهداف ، يُرتأى أن تنطوي خطة البعثة لإعادة التوطين ، بقيادة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، على ثلاثة مراحل ، وذلك على النحو التالي :

(أ) انتقال العائدين من مخيمات الحدود الى الوجهات النهائية التي يختارونها في كمبوديا ، عن طريق :

'١' الانتقال من مخيمات الحدود الى مناطق انطلاق لأجل التسجيل النهائي وركوب القافلات والشاحنات ؛

'٣' النقل بالحافلات والشاحنات ، عبر نقطة عبور أو أكثر من نقطة من هذا النوع ، الى مراكز الاستقبال داخل كمبوديا ؛

'٣' عبور (ترانزيت) لفترة وجيزة ، تصل الى اسبوع واحد ، بمراكز الاستقبال ؛

'٤' الانتقال قدما إلى الامام ، بالحافلات ، من مراكز الاستقبال الى الوجهات النهائية ؛

(ب) توفير المساعدات الفورية (المأوى ، والمساعدة المادية ، ومجموعات الادوات المنزلية) ، والاغذية لفترة تصل في المتوسط الى ١٢ شهرا (خاضعة للتعديل) ؛

(ج) برنامج اعادة ادماج يشمل مشروعات سريعة الاثر ومشروعات تنمية متوسطة الاجل - الى طويلة الاجل في المنطقة . وقد حددت طرائق التنمية والتنسيق والتنفيذ المتعلقة بمرحلة اعادة الادماج ، وذلك في مذكرة تفاهم موقعة بين البرنامج الإنمائي ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الاجتماع الذي عقد في الفترة ١٠ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

١٣٩ - وقد استكمل الآن التسجيل المسبق ، وكُشِّفت عملية إعلام سكان المخيمات . وتوضح البيانات الاولية أن غالبية من سيصبحون في عداد العائدين (٥٧,٣ في المائة منهم) تود أن تستوطن مقاطعة باتامبانغ . أما الفئة التي تليها في الحجم (١٤ في المائة) ، فتود العودة على أن تكون وُجهاتها في بانتيي مينشي ، الى جانب وُجهات في مقاطعات أخرى ، بينما أوضح قرابة ١١ في المائة من الاشخاص المحتمل عودتهم الى البلد أنهم يودون ترك اختيار المقاطعة الى الامم المتحدة .

١٤٠ - ومن المنتظر أن ينظم انتقال العائدين من مخيمات الحدود في تايلند الى وجهاتهم في كمبوديا تحت رعاية الامم المتحدة عبر نقطة حدود بوابت ، مرورا بست مراكز استقبال في كمبوديا . إلا أنه من الممكن أن تقام بموجب ضمانات وشروط متفق عليها نقاط عبور حدودية جديدة عبر مرافق استقبال اضافية . ويُتصور رحيل ما يتراوح بين ٥٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ شخص في المتوسط اسبوعيا . وسيتحدد معدل التدفق من مخيمات الحدود وفقا لقدرة الاستيعاب في الوجهات المقصودة داخل كمبوديا .

١٤١ - ولما كان متوسط حجم الاسرة ٤,٤ أشخاص سيلزم نحو هكتارين من الاراضي لكل أسرة تحقيقا للاكتفاء الذاتي . وهذا يشير الى ضرورة تعيين وتخصيص نحو ٠٠٠ ١٥٠ هكتار داخل كمبوديا لاجل إعادة التوطين . وينبغي للاراضي التي تخصص على هذا النحو أن يثبت خلوها من الالغام ؛ ولذلك يلزم التحقق بشكل تفصيلي من وجود الالغام قبل اعتبار الاراضي مناسبة لإعادة التوطين . وقد حددت بعثة تحديد أراضي تابعة لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ، مساحة قدرها ٠٠٠ ٣٤٠ هكتار باعتبارها أراضي غير مستصلحة يمكن أن تكون مناسبة للغرض في المقاطعات التي يهتم بها العائدون أكثر من غيرها . وقد جرى مسح ٠٠٠ ٧٠ هكتار بغرض إزالة الالغام منها ، وصنفت مساحة تقارب ٠٠٠ ٣٠ هكتار باعتبارها منطقة يحتمل خلوها من الالغام . وهذه الاراضي يجري فحصها الان فحصا شاملا للتأكد من مناسبتها للغرض .

١٤٢ - ويلاحظ أن عملية نزع الالغام فعلا ممعنة في الطول ، مما يستلزم سنوات من العمل دون ضمان بتطهير المنطقة تطهيرا كاملا . إلا أنه ينبغي ، على سبيل الاولوية ، نزع الالغام من المناطق المحيطة بمراكز الاستقبال وطرق الوصول . وبالإضافة الى ذلك ، يلزم تكوين أفرقة تحقق لديها قدرة محدودة على نزع الالغام كي يتسنى لها أن تحدد في الوقت المناسب مواقع مناسبة لإعادة التوطين يُرجح ألا تكون ملغومة .

١٤٣ - وبينما يمضي قدما تحديد الاراضي الزراعية المناسبة ، يمكن التنبؤ بثلاثة نهوج عمل بديلة وطرحها بصفة اقتراحات لخدمة العائدين المحتمل عودتهم . وهذه النهوج كما يلي :

(أ) ترتيب عودة طوعية الى وجهات معينة يختارها العائدون الذين يستقر رأيهم على اتخاذ ترتيباتهم لاجل الاراضي . وهؤلاء يُزودون بالاغذية ومجموعات من لوازم التوطين المعتادة ، وتقدم لهم ، كلما أمكن ، منافع مشاريع سريعة الاثر تقام في مناطق إعادة توطينهم ؛

(ب) ترحيل عدد من العائدين ترحيلا مؤقتا الى قرى قريبة من الاراضي التي يحتمل توفرها ، وذلك ريثما تنتهي أعمال موالاة إعدادها أو ينتهي تطهيرها من الالغام ؛

(ج) إنشاء آلية ، عن طريق شركاء من المنظمات غير الحكومية ، لمساعدة الاسر التي تختار أنشطة مدرة للدخل ذات طابع غير زراعي .

١٤٤ - وسوف تشمل حزم إعادة التوطين التي ستزود بها كل أسرة عائدة مجموعة مواد إسكان أساسية للاستعمال في الوجهات النهائية ، تتألف من خشب منشور وأعمدة وخيرزان ولفائف من المشمع البلاستيك ، فضلا عن أدوات للتشييد من بينها مسامير وأسلاك ومناشير يدوية ومبارد وحفارات للحفر غير العميق وزرديات . وسيلزم الاسر العائدة أن تتزود بقدر إضافي من القش ، أو مادة مماثلة ، لاستكمال الجدران وللاستعاضة في نهاية الامر عن لفائف البلاستيك .

١٤٥ - كما ستزود كل أسرة بمجموعة معدات منزلية وأدوات زراعية - من بينها دلاء للمياه ، وشبكات وقاية من البعوض ، وفؤوس ، وسكاكين ثقيلة كبيرة ، ورؤوس معازق ، وجواريف ، وسكاكين ، وشموع المناجل والحبال . ويلزم مبلغ إضافي قدره ١٥ دولارا لكل أسرة لتكميل معدات التوطين بمشتريات محلية من الاصناف الإضافية اللازمة .

١٤٦ - ويتوقع تقديم المساعدات الغذائية لفترة ١٢ شهرا في المتوسط في نقاط التوزيع القريبة من وجهات العائدين النهائية . وستشمل سلة الاغذية ٥٠٠ غرام من الزيت يوميا و ١٠ غرامات من الملح يوميا . وسيعاد النظر في مدة تقديم المساعدات الغذائية بعد ستة أشهر ، وذلك على ضوء الخبرة المستفادة .

١٤٧ - وستلزم أماكن للنقل والتخزين في مختلف أرجاء كمبوديا كي يتسنى وضع مواد البناء والاغذية ومجموعات المعدات المنزلية في مواقعها مسبقا ، لخدمة أغراض الإعادة الى الوطن وإعادة التوطين .

١٤٨ - وسيرأس أعمال إعادة اللاجئين والمشردين الكمبوديين الى الوطن وإعادة توطينهم مدير لإعادة التوطين ، يعينه الامين العام ، بتوصية من المفوض السامي . وسيكون ذلك المدير مسؤولا أمام الممثل الخاص ، فضلا عن المفوض السامي لشؤون اللاجئين .

زاي - عنصر إعادة التوطين

١ - الوظائف

١٤٩ - سيتم التوطين والاستقرار للافراد والاسر من التبرعات . وبما أن تنفيذ ونزاهة العملية الانتخابية يتوقف كلاهما على عودة اللاجئين والمشردين الكمبوديين فسيتعرض جدول عمليات السلطة الانتقالية لتعطيل خطير ما لم تتح الاموال بالكامل وحسب المواعيد المقررة .

١٥٠ - وكان الاعلان المتعلق بإنعاش كمبوديا وتعميرها واحدا من الصكوك الثلاثة المؤلفة للتسوية السياسية الشاملة التي أقرها مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، لإنهاء الصراع في كمبوديا . وجاء في الفقرة ٨ من ذلك الإعلان انه مع تحقيق التسوية السياسية الشاملة يستصوب الشروع في عملية التاهيل الإنعاش وتلبية الاحتياجات الفورية ووضع الاسس لإعداد خطط المستقبل . وتنص الفقرة ١٠ على ايلاء اهتمام خاص في مرحلة التاهيل والانعاش هذه للامن الغذائي ، والصحة ، والاسكان ، والتدريب ، والتعليم ، وشبكة النقل ، وترميم الهياكل الاساسية والمرافق العامة في كمبوديا .

١٥١ - ومن حيث التسلسل الزمني ، تبدأ مرحلة التاهيل والإنعاش بتوقيع اتفاق إنشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وستنتهي بتشكيل حكومة كمبودية جديدة بعد انتخابات حرة نزيهة . وتسلم الفقرة ٢ من الاعلان بالمسؤوليات الرئيسية الواقعة على عاتق الحكومة الكمبودية الجديدة فيما يتعلق بتحديد احتياجات تعمير كمبوديا وخطط ذلك التعمير .

١٥٢ - وتشير الفقرة ٣ من الاعلان الى الاحتياج ، بصفة عامة ، الى تنسيق ما يقدم الى كمبوديا من مساعدات دولية وإقليمية وثنائية تنسيقا يصل الى أقصى حد ممكن . ولهذا الغرض ، يُطلب من الامين العام في الفقرة ٩ أن يعين منسقا لبرامج الانعاش . وسيكون منسق الانعاش هذا رئيسا لعنصر الانعاش في البعثة المتقدمة . وفي كمبوديا ، حيث تندر الموارد ويتوقع أن تتغير الظروف بسرعة وأن تكون السلطة الانتقالية موجودة في كل ميدان تقريبا ، سيكون من الضروري تنسيق جهود الانعاش في اطار الانشطة التي تضطلع بها السلطة الانتقالية تنفيذا لولاياتها .

١٥٣ - وتشتمل الاحتياجات المُلحة المتعين تلبيتها خلال مرحلة الانعاش ما يلي :

(أ) توفير الاحتياجات الانسانية ، من حيث الاغذية والصحة والاسكان وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية ، للكمبوديين ، لا سيما للمحرومين والمعوقين والنساء والاطفال ؛

(ب) احتياجات اعادة التوطين ، التي تشمل المدخلات الزراعية الضرورية وتحسين امكانيات الوصول ، وامدادات مياه الشرب ، ومرافق الصحة والتعليم ، والتدريب المهني ، والامن الغذائي عند الضرورة ، لتلبية ما يلي :

'١' احتياجات اعادة التوطين واعادة الادماج لـ ٣٥٠ ٠٠٠ كمبودي عائدين الى أماكن سكناهم أو معيشتهم الاصلية أو المختارة ، والـ ١٧٠ ٠٠٠ شخص المشردين داخليا ، وما يقدر بـ ١٥٠ ٠٠٠ شخص أو أكثر ممن يخدمون بالقوات العسكرية الكمبودية التي سيسرحها العنصر العسكري في البعثة المتقدمة ؛

'٢' الاحتياجات الضرورية للتجمعات السكانية في جميع المجتمعات المحلية الكمبودية ، لا سيما المجتمعات المحلية الريفية ، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق التي سيعاد التوطين فيها ؛

(ج) ما هو ضروري من أعمال الترميم والصيانة والدعم للهياكل الاساسية والمؤسسات والمرافق والخدمات الضرورية الاخرى ، التي من قبيل الطرق البرية الرئيسية والسكك الحديدية والموانئ البحرية والنهرية والجوية والمواصلات السلكية واللاسلكية والصحة والتعليم والنظام المصرفي وما الى ذلك ، فضلا عن التدريب المتصل بتشغيل مختلف القطاعات بكفاءة .

١٥٤ - وفيما يتعلق بالقوات العسكرية المسرحة التابعة للاطراف فإن تقديم المساعدة من قبل السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، اذا اقتضى الامر ، في إعادة ادماج هذه القوات منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الخامسة في المرفق الثاني للاتفاق . وسيكون هذا ، بشكل رئيسي ، في صورة برامج تدريبية في تنمية المؤسسات الصغيرة الحجم ، بما في ذلك التدريب على الانتاج الصغير الحجم ، ومبادئ المالية

والمحاسبة والتسويق ، وإقامة مرافق ائتمانية صغيرة الحجم . وسيتم ، بالاضافة إلى ذلك ، تقديم تدريب مهني وإداري ، بما في ذلك صيانة السيارات وإصلاحها ، وأعمال النجارة والاعمال الخشبية والصناعات الغذائية الاساسية . ويقدر بأن هذا يحتاج إلى ما بين ٩ و ١٤ مليون دولار للمساعدة في إعادة ادماج هؤلاء الافراد ، يتم تمويلها كجزء من ميزانية التشغيل العادية للسلطة المؤقتة في كمبوديا .

١٥٥ - وفيما يتعلق بالانشطة الاخرى التي يتم الاضطلاع بها في مرحلة التاهيل ، يقدر أن تبلغ الاحتياجات من الموارد نحو ٨٠٠ مليون دولار ، يتم تمويلها عن طريق التبرعات .

٣ - الهيكل

١٥٦ - يرأس جهود التاهيل "منسق أعمال التاهيل في كمبوديا" ، الذي يعينه الامين العام ، ويكون مسؤولا أمام الممثل الخاص . ويكون من مسؤولية المنسق إعداد التقديرات الجارية للاحتياجات ، والاشراف على تلبية المتطلبات بدون ازدواجية أو تداخل ، وبشكل عام يكون مسؤولا عن ضمان تنسيق فعال وكفؤ . وعلاوة على ذلك سوف توكل إليه مسؤوليات تتعلق بجمع التبرعات عن طريق التشاور مع المانحين لمواجهة احتياجات محددة .

١٥٧ - وللمنسق ، في الاضطلاع بمهام وظيفته ، أن ينشئ ما يلزم من أجهزة تنسيقية واستشارية ، تتكون من ممثلين عن وكالات الامم المتحدة ، والحكومات المانحة ، والمنظمات غير الحكومية ، مستفيدا في ذلك من آليات التنسيق القائمة فعلا في كمبوديا ومدعما لها ؛ ويمكن اشراك المسؤولين الكمبوديين المختصين في هذه العمليات .

ثالثا - متطلبات الحوسبة والإعلام والتدريب وتدبير الموظفين

١٥٨ - بالنظر إلى ضخامة المهمة الموكلة للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، وتيسيرا للقيام بأعمالها بكفاءة ، هناك حاجة إلى حوسبة جميع مكونات السلطة المؤقتة . وقد تم التطرق إلى المكون المتعلق بالانتخابات في الفقرات ٤٤ - ٤٨ أعلاه . وفيما يتعلق بالمكون العسكري ، سيكون من الضروري مسك كشوف جرد

تفصيلية للموظفين والاسلحة والمعدات الخاصة بالقوات المسلحة الكمبودية طوال مراحل إعادة التجميع وتهيئة اماكن الاقامة المؤقتة ، ونزع السلاح ، والتسريح . كما أن الاحتياجات ستكون كبيرة بالنسبة لتسهيل عملية وزع السلطة الانتقالية ذاتها وما يتصل بها من سوقيات . ويجب أن تجمع كل هذه العناصر بشكل متكامل ، تعزيزا لكفاءة توزيع الموارد والاشراف عليها طوال الفترة الانتقالية .

١٥٩ - وستقدم الاحتياجات الخاصة المتعلقة بقطاع الاعلام في كمبوديا . إذ سيكون من الضروري توفير انسياب سريع وكفء للمعلومات بين السلطة المؤقتة والقواعد الشعبية من أجل الوفاء بمهمة السلطة الانتقالية على نحو ناجح . ويبدو أن الاذاعة هي أنسب وأكفأ وسيلة لنشر المعلومات عن طريق الكلمة المسموعة ، ولكن المرافق الاذاعية القائمة داخل كمبوديا قديمة ومتدهورة ، ولا يغطي المدى الاذاعي حاليا أكثر من نصف الاراضي الكمبودية . أما في الظروف الطبيعية فربما كان التليفزيون هو أكفأ وسائل النشر ، ولكن المدى الاذاعي للمرافق الموجودة في كمبوديا لا يتجاوز ٧٥ كيلومتر من العاصمة بنوم بنه . ومع ذلك فالجلسات الشعبية حول الفيديو شائعة في الريف . وهناك وسائل الاعلام المطبوعة ، إلا أن مرافق الطباعة والمواد وشبكات التوزيع غير مناسبة ، ثم إن أثر الكلمة المكتوبة محدود على أي حال نظرا لتفشي الامية . ولذلك فإن وسائل الإعلام المطبوعة هي أكثر كفاءة في المناطق الحضرية وبين تلاميذ المدارس .

١٦٠ - وتحتاج جميع مكونات السلطة الانتقالية إلى عنصر إعلامي ذي طبيعة نوعية خاصة ، لا يمكن في الظروف الحالية الوفاء به بشكل مناسب وفعال . ويمكن على الفور تحديد الاحتياجات الاعلامية الرئيسية للسلطة الانتقالية في كمبوديا ، وهي تشمل حملات تثقيفية مدنية مكثفة حول حقوق الإنسان ، والحذر من الالغام ، والامور الانتخابية . ومن بين الاحتياجات الكبرى الاخرى إعداد برامج لتعريف الكمبوديين بالاتفاق ، وبالسلطة الانتقالية في كمبوديا وأغراضها وأنشطتها وأهدافها (عادةً على مراحل محددة من العملية) ، وهيكلها وموظفيها ، إلخ . والغرض من إعداد هذه البرامج هو إقامة مصداقية سلطة الامم المتحدة المؤقتة والحفاظ عليها ، وبذلك تزداد فاعليتها وتكون وسيلة حيوية للوفاء بالمهمة التي عُهدت إليها . وتبين من التجربة أن هذا عنصر حيوي في نجاح مهمة من هذا النوع .

١٦١ - وبالنظر لعدم ملاءمة المرافق الاساسية الحالية لتلبية الاحتياجات الإعلامية الضخمة التي تحتاجها مهمة السلطة الانتقالية ، يُنتظر أن يكون أحد المكاتب الرئيسية في هيكل السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا هو مكتب الإعلام .

١٦٢ - وسيكون مكتب الإعلام في مقر السلطة الانتقالية هو المصدر الوحيد للنشر والموجّه الوحيد لعملية الإعلام والنشر التي توجّهها سلطة الامم المتحدة إلى الشعب الكمبودي . وبوجود خدمة إعلامية مركزية على هذا النحو يُتوقع أن يساعد ذلك على زيادة كفاءتها . وبالإضافة إلى مهام تنسيق واستعراض البرمجة بشكل عام ، سيتكون مكتب الإعلام من قسم الإنتاج ، وقسم الإذاعة المسموعة والمرئية ، وقسم الترجمة . ويُتوقع أن تكون ترجمة جميع المواد إلى لغة الخمير لاغراض النشر مركزية أيضا لضمان اتساق المصطلحات والرسالة الموجهة .

١٦٣ - ويُتوقع أن تستخدم السلطة الانتقالية وسائل منها إنتاج وتوزيع ونشر البرامج الإذاعية والتلفزيونية وأشرطة الفيديو والمجلات والملصقات والمنشورات والكتب وغيرها من المواد التعليمية وإحياء مناسبات ثقافية وتمثيليات ، ونشر وحدات إعلامية متنقلة (ميكروفونات وشاشات لعرض أفلام الفيديو ، إلخ) ، في توصيل الرسالة إلى الكمبوديين على مختلف مستويات المجتمع في جميع أنحاء البلاد . ويمكن ، بالاعتماد إلى حدّ كبير على التسهيلات السوقية التي ستتاح لسلطة الامم المتحدة الانتقالية بشكل عام لتمكينها من أداء مهامها بشكل عملي وفعال وكفؤ من ناحية التكاليف ، أن تقوم وحدة الإعلام بالانطلاق .

١٦٤ - ومن الاحتياجات الخاصة الاخرى للسلطة الانتقالية ما يتعلق بالتدريب . وفي هذا الصدد يجب التمييز بين التدريب الذي يدخل ضمن مخطط التأهيل الذي تقوم به السلطة الانتقالية عموما ، والتدريب اللازم للسلطة الانتقالية لكي تقوم بأداء مهامها . وما يجعل احتياجات التدريب الخاصة للسلطة الانتقالية شيئا أساسيا هو نطاق التدريب المطلوب . فالواقع أن التدريب سيكون مطلوبا ، كما ذُكر في أماكن مختلفة من هذا التقرير ، على جميع المستويات لتمكين السلطة الانتقالية من الوفاء بولايتها بشكل كفؤ وفعال .

١٦٥ - فبالنسبة للموظفين الدوليين ، سيحتاجون إلى توجيه عام من ناحية ولاية السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا وهيكلها وإجراءاتها ، وكذلك إلى تدريب نوعي ، حسب الاقتضاء ، على المهام الفردية التي سيقومون بها . وسيولى اهتمام خاص للإجراءات والتقنيات التي تستخدم لمراقبة حقوق الإنسان . وسيلزمهم أيضا بعض الوعي إزاء حقول الالغام والتدريب على الإسعافات الاولية . ويُتوقع أيضا تدريب الموظفين الدوليين على اللغة الخميرية .

١٦٦ - وسيحتاج الموظفون المحليون أيضا إلى تدريب مماثل ، وإن كان على نطاق أوسع بكثير ، مع اختلاف في التوجه إلى حدٍّ ما . والتدريب اللغوي سيكون ضروريا للموظفين المحليين ، خاصة من ناحية رفع مستواهم في الترجمة الشفوية . كما سيتطلب الأمر إعطاءهم تدريبا مكتبيا ، بما في ذلك استخدام الكمبيوتر . وربما يتطلب الأمر إعطاءهم نوعا من التدريب الإداري أو الذي يتصل بالعمل ، وذلك لمستويات معينة من الموظفين المحليين ، خاصة للقيام بمهام الإدارة المدنية ومهام الانتخابات . بل إن العملية الانتخابية ستمثل متطلبات ضخمة من ناحية التدريب بشكل عام كما ذُكر آنفا .

١٦٧ - يتوقع أيضا أن يحتاج الموظفون من غير موظفي سلطة الامم المتحدة الانتقالية إلى تدريب . وسيترك التدريب على إزالة الالغام إلى العنصر العسكري . أما في الجانب المدني فيحتاج الامر إلى تدريب مندوبي الاحزاب السياسية فيما يتعلق بدورهم في العملية الانتخابية . وفي مجال الإدارة المدنية يحتاج الامر إلى بعض التدريب على محتوى وتطبيق قواعد السلوك والارشادات ، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان . ويقتضي الامر تدريب قوات الشرطة المدنية في مجالات تقنيات تنفيذ القانون والاعراف المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك في تطبيق القواعد المتعلقة بالعملية الانتخابية التي تضعها السلطة الانتقالية .

١٦٨ - ويتوقع إقامة وحدة تدريب في مقر السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا تكون مهمتها تطوير وتنفيذ وتنسيق جميع الاحتياجات التدريبية . وسيتبع نظام "تدريب المدربين" ما كان ذلك ممكنا . كما ستستخدم جميع طرق ومواد التدريب ، بما في ذلك كتيبات الارشادات وغيرها من النصوص والمواد السمعية والبصرية . كما يتوقع استخدام التدريب في الفصول وفي الميدان .

١٦٩ - ومن الاحتياجات الخاصة الاخرى ما يتعلق بتدبير الموظفين . وفي هذا الصدد قد يكون من الضروري اللجوء إلى أساليب مبتكرة لضمان تزويد السلطة الانتقالية للامم المتحدة بما تحتاجه من الموظفين بشكل كامل ومناسب . وانطلاقا من ضرورة مراعاة كفاءة التكاليف قدر الإمكان ، سيتم الاعتماد بشكل كبير على توظيف الافراد الموجودين محليا . وستؤثر على هذه العملية اعتبارات متعلقة بالمهارات اللغوية ، خاصة وأن عدد الكمبوديين الذين يتكلمون لغة غير الخميرية محدود جدا .

١٧٠ - وستتبع الإجراءات المعتادة في توظيف الافراد للعنصر العسكري ولعنصر ضباط الشرطة التابع للسلطة الانتقالية . وعلى الجانب المدني سيبذل كل جهد ممكن لتزويد

السلطة الانتقالية بأشخاص من داخل المنظمة . مع ذلك ، وبالنظر إلى عدد الموظفين المطلوبين ، وللتخصصات والخلفيات المطلوبة ، ولطبيعة ومدة البعثة المتوقعة ، قد لا يكون من الممكن توفير عدد كاف من الموظفين للسلطة الانتقالية من داخل المنظمة . وقد يكون من الممكن العثور على بعض الافراد من ذوي المؤهلات المناسبة في الوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة ، وفي هذه الحالة يمكن عمل ترتيبات لإعارتهم . وفي الحالات الاخرى قد يمكن للدول الاعضاء توفير الموظفين اللازمين للسلطة الانتقالية .

١٧١ - وسيوفر برنامج متطوعي الامم المتحدة بعض احتياجات الموظفين . ويحتمل أن يقدم ٤٠٠ متطوع للعمل كمشرفين انتخابيين في الاقاليم (المشار إليهم في الفقرة ٤٣ أعلاه) . وقد أخذت تكاليف هؤلاء المتطوعين في الاعتبار في المعلومات الواردة في الإضافة لهذا التقرير .

رابعا - ملاحظات ختامية

١٧٢ - لابد من توفر أربعة شروط لتمكين السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا من القيام بمسؤولياتها على نحو فعال وبحياد تام ، وهي :

(أ) أولا ، لابد أن تحظى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في جميع الاحوال بدعم كامل من مجلس الامن .

(ب) ثانيا ، لابد أن تعمل السلطة الانتقالية بتعاون تام ، وفي جميع الاوقات ، مع الاطراف الكمبودية ومع كل الاطراف المهتمة بالامر .

(ج) ثالثا ، لابد أن تتوفر لها الحرية الكاملة في التحرك والاتصال . ويجب أن يرد ذلك بوضوح في الاتفاقات المنفصلة بشأن مركز البعثة ، التي ستعقد مع المجلس الوطني الاعلى ومع حكومات الدول المجاورة التي قد تتخذ السلطة الانتقالية مقرا لها فيها .

(د) رابعا ، لابد من توفير الموارد المالية اللازمة من قبل الدول الاعضاء بالكامل وبشكل منتظم .

وفي هذا الصدد يوصي الامين العام ، في حالة ما قرر مجلس الامن إنشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، اعتبار النفقات المتعلقة بالبعثة ، فيما عدا الاستثناءات المذكورة في هذا التقرير ، جزءا من نفقات المنظمة تتحملها الدول الاعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق . لذلك يوصي الامين العام الجمعية العامة بأن توضع الاشتراكات التي تفرض على الدول الاعضاء في حساب خاص ينشأ لهذا الغرض .

الحواشي

(١) S/23177 ، المرفق ، الفصل الثاني .

(٢) S/23177 ، المرفق ، الفصل الرابع .

(٣) S/23177 ، المرفق ، الفصل الثالث .

المرفق الاول

الجدول الزمني للانتخابات التي تشرف عليها البعثة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا

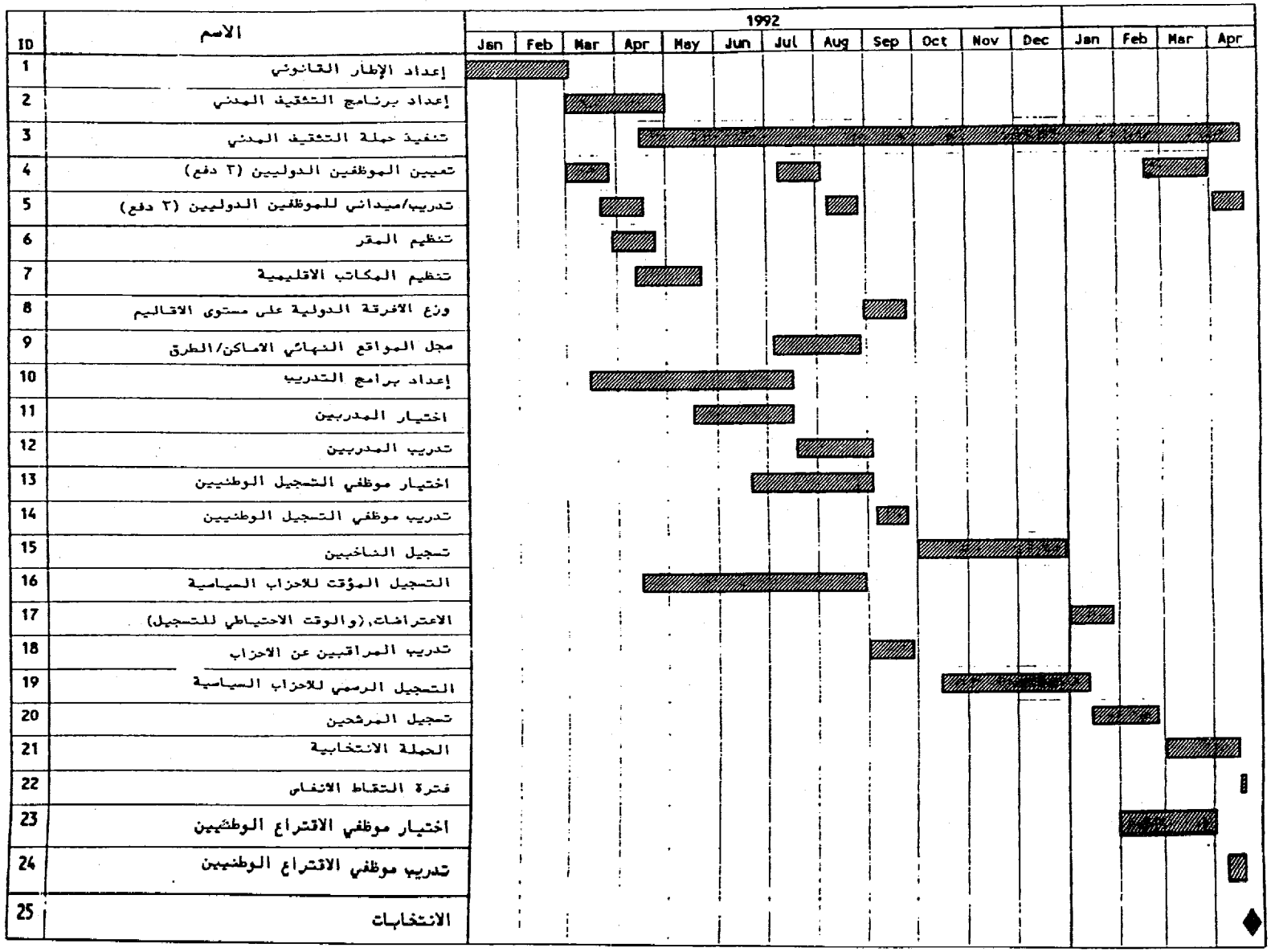

المرفق الثاني

الجدول الزمني المقترح للوزع - التشكيل العسكري للبعثة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا

	المرحلة التحضيرية							مرحلة الايواء المؤقت والتسريح				مرحلة الانتخابات							مرحلة ما بعد الانتخابات		
	Nov 91	Dec 91	Jan 92	Feb 92	Mar 92	Apr 92	May 92	Jun 92	Jul 92	Aug 92	Sep 92	Oct 92	Nov 92	Dec 92	Jan 93	Feb 93	Mar 93	Apr 93	May 93	Jun 93	Jul 93
				↓ D-12	↓ D-8	↓ D-4	↓ D-Day					التسجيل						↓ E-Day			
المقر									204												
كتيبة الإعلام									10,200	or 12 batt				5,100	or 6 batt				←	2,550	or 3 batt →
المراقبون العسكريون			50						485					330					←	50	→
وحدات الاشارة		38		63					582										←	38	→
الوحدات الجوية		80							326										←	111	→
وحدات المهندسين		20		840					2,230										←	20	→
وحدات السوقيات				125					872										←	125	→
الوحدات الطبية		6		15					541										←	6	→
الوحدات البحرية									376												
الشرطة العسكرية									160					120					←	60	→
المجموع	←		UNAMIC 1,273				→	←	15,873		→	←		10,578				→	←	3,164	→

D Day يوم التنفيذ ، المرحلة الثانية ، بدء وقف اطلاق النار (٢١ أيار/مايو ١٩٩٢)

D+20 استكمال التسريح بنسبة ٧٠ في المائة (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)

E Day يوم النهاية ، يوم الانتخاب (نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٣)

UNAMIC بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا .